جامعة مؤتة
كلية الدراسات العُليا

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط 2015-2011

إعداد الطالب
إبراهيم تيسير النوايسة

إشراف
الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالا
لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ابراهيم تيسير النوايسه الموسومة بـ:

السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط 2015/2011

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صداح احمد الحباشنة		2016/7/13	مشرفاً ورئيسا
أ.د. عبدالفتاح الرشدان		2016/7/13	عضواً
د. رضوان محمود المجالي		2016/7/13	عضواً
أ.د. فايز شراري الزريقات		2016/7/13	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أكبر مدرسه في حياتي ... إلى من رباني صغيراً ... ودعمني كبيراً ... إلى من ساعدني على مواجهة الصِعاب والمِحن ... ونذرّ نفسه لِحياتي العلمية والعملية

إلى روح والدي الطاهرة

إلى من غمرتني بحبها.. وأحاطتني بدفء حنانها..وتحملت شقاء الحياة لأجلي ... إلى مهد الحضارات وأول صفحات الحياة

إلى أمي الحبيبة

إلى سندي وعزوتي .. إلى من سكنوا قلبي صغاراً وكباراً ..

إخواني وأخواتي

إلى من ساعدتني وتحملت معي مرار وحلو الحياة ... إلى من رافقتني بمشوار حياتي .. إلى صاحبة الصبر والعطاء

إلى زوجتي

إلى ثمرة جهد حياتي ... إلى أغلى من على قلبي

إلى ابني عُمر

إبراهيم تيسير النوايسة

الشكر والتقدير

أول شكري أتوجّه به إلى رب العالمين، الذي وضعني على الصراط المستقيم، وتوّج هذا العقل وسقاه بماء العِلم والمعرفة، وأتمنى أن يتقبل عملي هذا خالصاً لوجهه.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان **لأستاذي الدكتور: صداح أحمد الحباشنة**، الذي وجهني بمنارته العلمية العريقة التي يشهد لها القاصي والداني، فلولا عظيم جهده وإرشاداته المتميزة، ما كان لهذا العمل أن يظهر في صورته الجلية الحالية. كما أتوجه بالشكر والتقدير لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د عبد الفتاح الرشدان

أ.د محمد الطراونة

أ.د فايز الزريقات

لتفضلهم بقبول مناقشتي، ولهم مني جزيل الشكر على توجيهاتهم .

إبراهيم تيسير النوايسة

فهرس الدراسة

الملخص

السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط (2011 -2015)

إبراهيم تيسير النوايسة

جامعة مؤتة، 2016

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقات الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتتبع أهم مُجريات سياستها الخارجية في شتى المجالات، ومنها السياسية والاقتصادية والأمنية، في ضوء تطور أوضاع الشرق الأوسط إلى أزمات ملتهبة وبما ينعكس من ذلك على سياستها الخارجية .

وقد سعت الدراسة إلى محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس، وهو: ما مدى تأثير سياسة الصين الخارجية على دول الشرق الأوسط من خلال فترة الدراسة من 2011-2015م ؟ وعلى ذلك، تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول دراسية، حيث تناولت في الفصل الأول والثاني الإطار المفاهيمي النظري، وتوظيف النظريات والمناهج البحثية بما يتواءم مع عنوان الدراسة . ومن ثم تناولت في الفصل الثالث أهم جوانب المحطات التاريخية بين الصين والشرق الأوسط ضمن سياق زمني متسلسل؛ بغية الربط بين أهم المحطات التاريخية والحديثة في الدراسة. ومن ثم تطرقت في الفصل الرابع إلى جانب محددات السياسة الخارجية للصين على الشرق الأوسط ومرتكزاتها، وتوضيح أثر هذه المحددات على الشرق الأوسط وعلى الشأن الصيني .ثم انتقلت بعد ذلك إلى الفصل الخامس والأخير في الدراسة، والذي تناول موضوع أثر توجهات السياسة الخارجية الصينية، على أهم الملفات الساخنة في الشرق الأوسط، وعلى رأسها أزمات المنطقة العربية التي تسمى بالثورات العربية، وكيفية مدى تأثير مواقف السياسة الصينية من هذه الثورات، إضافة إلى التحدث عن موقف الصين من البرنامج النووي الإيراني ومدى تأثيرها على هذا الملف، تحديداً في الاتفاق النووي الإيراني الأخير مع مجموعة الدول الخمسة الدائمة العضوية بالاضافه إلى ألمانيا. إضافة إلى ذكر أهم توجهات الصين في إحلال السلام لبعض دول المنطقة، ومنها إسرائيل والقضية الفلسطينية .

Abstract

China's foreign policy toward the Middle East 2011-2015

Ibraheem Taiseer Nawaiseh
Mutah University .2016

This study aimed to identify the nature of China relations from the Middle East, and keep track of the most important course of its foreign policy in various fields, including political, economic and security in the light of the evolution of the Middle East situation to the crisis inflamed and as reflected on its foreign policy.

The study sought to try to answer the main question, which is the impact of China's foreign policy on the Middle East countries during the study period of 2011-2015? . Consequently, the study was divided into five classes, as discussed in the first chapter and the second conceptual theoretical framework and employing the theories and methods of research in line with the study address. And then it dealt with in the third chapter and the most important historical aspects of the stations between China and the Middle East within the context of a time sequence, in order to link the most important historical and modern stations in the study. And then it touched in the fourth chapter as well as the determinants of the pillars of China's foreign policy on the Middle East, and to clarify the effect of these parameters on the Middle East and the Chinese regard. Then moved to Chapter fifth and last in the study, which dealt with the subject of the impact of China's foreign policy orientations, on the most important hot spots in the Middle East, especially the crises the Arab region and the so-called Arab revolutions, and how the impact of the Chinese policy of these revolutions positions, in addition to talk China's position on the Iranian nuclear program and its impact on this file, specifically in Iran's recent nuclear agreement with a group (5 +1). In addition to China, said the most important trends in bringing peace to some countries in the region, including Israel.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1 خلفية الدراسة:

بعد انهيار قطب الاتحاد السوفيتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة، ظهرت بعض القوى التي تحاول أن تفرض نفسها على الساحة الدولية، سواء كان بشكل مستتر أو بشكل معلن، ومن الأمثلة التي ظهرت واضحة في وقتنا هذا وظهرت واضحة على الصعيد الدولي "الصين" التي جذبت الكثير من الأنظار حولها؛ حيث أحدثت الكثير من التقدم الهائل في مجالات عديدة. وتسعى الدراسة الحالية إلى أن تلقي الضوء على أن الصين أصبحت واحدة من القوى الصاعدة القوية، وتلعب دورا مهماً في الشرق الأوسط، وأصبحت تهدد الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها كقطب أوحد في العالم، وأن الصين تذكر حاليا بصفات متعددة، مثل :التنين أو اللغز أو المارد، و ترمز أيضاً برمز التنين؛ وهذا يدل على قوتها وهيمنتها في الشرق الأوسط وفي العالم .

تنتهج الصين –بدأب وثبات– سياسة خارجية سلمية مستقلة، والهدف الأساس لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين و سيادتها وسلامة أراضيها، ومن أهم ملامح هذه السياسة أن الصين تنتهج مبدأ الاستقلال والتمسك بزمام المبادرة، وتحدد موقفها وسياستها في جميع الشؤون الدولية، انطلاقا من المصالح الأساسية للشعب الصيني وشعوب العالم والتمييز بين الصواب والخطأ، ولا تخضع لأي ضغوط خارجية، كما أن الصين لا تتحالف مع أي دول عظمى أو أي كتلة دول، ولا تسعى إلى إقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلح، ولا تمارس التوسع العسكري، وتثابر الصين دائماً على معارضة الهيمنة، وصيانة السلام العالمي، وترى الصين أن أي دولة سواء كانت كبيرة أم صغيرة، قوية أم ضعيفة، غنية أم فقيرة، تعد عضوا من أعضاء المجتمع الدولي وعلى قدر المساواة، ويجب أن تحل جميع النزاعات والخلافات الناشبة بين البلدان بطريقة سلمية عبر التشاور وليس باللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة، ولا يسمح بالتدخل في الشؤون

الداخلية للغير بأي حجة، بالإضافة إلى أنّ الصين لم تفرض نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية على الآخرين، وفي الوقت نفسه لن تسمح لأي دولة بأن تفرض نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية عليها، كما تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد، وعادل ومعقول. وترى الصين أن النظام الجديد يجب عليه أن يجسد مطالب تطور التاريخ وتقدم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة، ويجب أن تكون المبادئ الخمسة للتعايش السلمي والمبادئ الأخرى المعترفة بها للعلاقات الدولية أساسا لبناء النظام الدولي السياسي والاقتصادي الجديد؛ فالصين ترغب في إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع جميع البلدان وتطويرها على أساس المبادئ الخمسة المتمثلة في: الاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والمساواة والتعايش السلمي .

يكتسب الحديث عن التعاون الصيني الشرق أوسطي في الوقت الراهن أهمية خاصة؛ نظراً لما شهدته الفترة الأخيرة من متغيرات كثيرة، كان من أبرز نتائجها أحادية الاستقطاب السياسي في المنطقة، والاتجاه المتسارع نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، وحالة التوتر الإقليمي؛ نتيجة لعملية الثورات العربية والتصادمات الإقليمية، وتعثر مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ففي الفترة الحالية، ومع حدوث تحولات وتغيرات على خريطة القوى الدولية، اتجهت الصين إلى توثيق علاقات التعاون والشراكة مع دول الشرق الأوسط على مختلف الأصعدة: الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، ويعد هذا التقارب خطوة مهمة تعزز من قدرة الصين على تحقيق هدفها الحالي في التخلص من سيطرة قطب واحد على النظام العالمي، ووضع حدود للهيمنة الأمريكية على العالم، وربما لا تسعى الصين إلى قيادة العالم، أو إلى أن تصبح القطب الأوحد الجديد، لكنها قطعاً تسعى إلى الحد من النفوذ الأمريكي على مناطق العالم، وما نتج عن ذلك من توازنات وخرائط جديدة للقوى والثروة في العالم، وهي في سعيها إلى هذا الهدف اتجهت إلى تعزيز العلاقات، وبناء الشراكات والتحالفات مع دول ومناطق أخرى حول العالم، دون الانخراط في أي صراعات وتوترات إقليمية

جارية، من خلال إستراتيجية في العلاقات الدولية أكثر براغماتية وتوازناً من قوى عالمية أخرى.

وعلى الجانب الآخر، يمثل سعي الصين الحثيث إلى تعزيز التقارب الصيني الشرق أوسطي في هذه الآونة، فرصا لدول الشرق الأوسط؛ حيث يمكنها من تحسين أوضاعها، ورسم وضع أفضل لها في خريطة القوى العالمية التي تتغير بوتيرة مستمرة، كما يمنحها فرصة لاختيار حليف سياسي آخر، وشريك للتنمية ربما يكون أكثر تعاوناً، لكن كما يحمل التقارب فرصاً، فهو يحمل أيضا مخاطر أهمها هو ردة الفعل الأمريكية، وأيضا احتمالية ألا تستمر القوة الجيوسياسية الصينية في التقدم على نظيرتها الأمريكية.

إن المبادرة الصينية العلنية للتوسط بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان هي منعطف في سياسة الصين الخارجية؛ فهذه هي المرّة الأولى التي تأخذ بكين على عاتقها التدخل في موضوع جيوسياسي بالغ الأهمية، و تشير التحولات الأخيرة في السياسة الصينية وجهودها في أفغانستان، إلى حصول تغير في سياسة الصين وانتهاجها دوراً ريادياً، بعد أن اكتفت في الماضي بإثارة المتاعب حول الخلافات الحدودية مع جيرانها في شرق آسيا، وكانت سياسة عدم التدخل بمنزلة تعويذة الصين الدبلوماسية منذ إعلان تشو إن لاي "مبادئ التعايش السلمي الخمسة" منذ أكثر من نصف قرن، ولكن هذه المبادئ لم تحل دون إرسال ماو تسي تونغ القوات الصينية إلى الهند في 1962م، ودعم الحركات الثورية في أنحاء العالم، ولم تمنع دينغ شياوبينغ من غزو فيتنام في 1979م، وتسليح المجاهدين في أفغانستان في الثمانينيات. ورغم هذه السياسات، بقي مبدأ «عدم التدخل» السمة الغالبة على السياسة الخارجية الصينية.

وفي العقود الأخيرة، جمعت هذه المبادئ إلى تعاليم دنغ القاضية في "إخفاء القدرات وانتظار الوقت المناسب" و"عدم القيادة"، وأخرجت هذه السياسة صورة الصين على أنها دولة نامية وليست قوة غربية، وهي كذلك إستراتيجية ترمي إلى تقليل المخاطر وتقويضها، ورفعت هذه المبادئ ذريعةً للتقاعس عن أداء دور إيجابي وحماية المصالح التجارية الصينية في الخارج وفي بؤر التوتر في العالم،

على وجه التحديد، وتولت بكين في بعض الأحيان مهمات دبلوماسية صعبة، ولا سيما حين استضافت المحادثات السداسية حول كوريا الشمالية، وتوسطت في أزمة جنوب السودان وشماله، ولكن قوى أخرى أدت دوراً ريادياً في هذه المبادرات، في وقت كان دور الصين فيها ثانوياً، وكان اقتراح بكين في 2013م، في تسهيل مفاوضات السلام، واقتراحها "خطة سلام من أربع نقاط" للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، مسرحية ترمي إلى تجميل سمعة بكين في العالم العربي، إثر تشوهها؛ بسبب دعمها حكومة بشّار الأسد في سورية.

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة التعرف والتوصل إلى النمو المتسارع للصين من الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتكنولوجية، وتحليل هذا النمو والعوامل المؤثرة فيه سواء كانت داخلية أم خارجية، و تحديد مدى أهمية تأثير السياسة الخارجية الصينية على منطقة الشرق الأوسط، والدور الذي تسعى إليه في مجال الشرق الأوسط والعالم؛ مما يخلق آفاقا للصراع حول قضايا إقليمية ودولية متعددة، برغم أن هذا الخلاف لا ينفي وجود منافع متبادلة بين الأطراف. وتبحث الدراسة أيضاً في ما سيكشفه صعود الصين كقوة صاعدة، وكقوة قائمة مهيمنة، من تأثير على القضايا الدولية والإقليمية والعربية على وجه التحديد،كون الصين تعد من القوى الكبرى التي لها مجال تأثير و تحرك كبيرين، وهذه القوى لها في العادة استمرارية في سياساتها الخارجية. وتدور مشكلة الدراسة التي يعالجها هذا البحث حول حدود الاستمرارية والتقطع في سياسة الصين الخارجية. ومن هنا جاءت هذه الدراسة؛ للبحث في أثر السياسة الخارجية الصينية وتأثيراتها المختلفة تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل الفترة الزمنية لهذه الدراسة.

3.1 أسئلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير سياسة الصين الخارجية على دول الشرق الأوسط، من خلال فترة الدراسة من 2011-2015م ؟

هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما أبرز المراحل والمحطات التاريخية في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط ؟
2. ما أثر محددات السياسة الخارجية الصينية ومرتكزاتها على منطقة الشرق الأوسط؟
3. كيف أثرت توجهات الصين الحديثة في منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً في أزمات المنطقة العربية، والبرنامج النووي الإيراني ؟

4.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في التعرف إلى سياسة الصين الخارجية- وهي دولة ذات قوة اقتصادية وعسكرية- ومدى تأثير هذه السياسة في الشرق الأوسط و التفاعلات الدولية والأحداث العالمية والأزمات الدولية. وتحاول هذه الدراسة -بما سبقتها من دراسات تناولت موضوع العلاقات الصينية الشرق أوسطية- أن تضيف على الصعيدين العلمي والعملي جوانب جديدة في ظل فترة الدراسة الحديثة كما يلي :

أ. الأهمية العلمية:

تتبلور الأهمية العلمية للدراسة في التركيز على أثر سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الأوسط، في إطار فترة الدراسة، بإلقاء الضوء على نقاط الاختلاف والتقارب فيما بينهما، والإحاطة بالتطورات التي برزت في العلاقات الدولية بين الصين ودول الشرق الأوسط من كل الجوانب، وانعكاسها على المجتمع الدولي ككل، بالإضافة إلى محاولة هذه الدراسة إضافة معلومات حديثة تناولت أهمية الصين في ظل التطورات الإقليمية والدولية وتحديداً الثورات العربية، وتتمثل الأهمية العلمية للدراسة أيضاً في السعي إلى رفد الأدبيات العربية بإسهام أكاديمي يفسر طبيعة العلاقات الصينية – الشرق أوسطية،

وتطوراتها واتجاهاتها المستقبلية في ظل بروز الدور الصيني، ومشاركته في مجمل القضايا الراهنة على الساحة العالمية، في سعيها إلى إدارة الشؤون العالمية في إطار نظام عالمي تتحكم فيه مجموعة من القوى الكبرى.

ب. الأهمية العملية :

تأمل هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبة الأردنية على وجه الخصوص، وتوفير مادة بحثية للقارئ العربي المهتم بالعلاقات الدولية؛ من حيث إعطاؤه فكرة عن الفرص والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الصينية، كما تكمن الأهمية في السعي إلى توضيح دور علاقات الشرق الأوسط مع الصين؛ لما لها من تأثير في الشؤون الإقليمية والدولية؛ إذ تتمتع الصين بقوة اقتصادية تتطور بسرعة كبيرة، إضافة إلى أنها أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين العضوية وتسعى إلى المشاركة في قضايا المجتمع الدولي.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور سياسة الصين الخارجية في الشرق الأوسط إلى حين تبلورها، والتي نتجت عن العديد من الدوافع والمصالح لكلا الأطراف في العديد من المجالات، وأثرها على النظام الدولي القائم، وذلك من خلال تحليل عناصر القوة التي تمتلكها الصين كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية أم اجتماعية، والتي تؤهل الصين إلى أن تكون لاعبا سياسيا مؤثرا في موازين القوى العالمية، كما تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1. محاولة تحليل مقومات الصعود الصيني في ظل النظام الدولي الجديد، وما تملكه من مقومات تؤهله لفرض دور مؤثر في النظام الدولي.
2. التعرف إلى تأثير عناصر الاستمرارية والتغيير في السياسة الصينية على قضايا عالمية ذات طبيعة دولية ترتكز في منطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها المنطقة العربية وأزماتها.

3. محاولة إدراك مدى تأثير صناع القرار في السياسة الخارجية الصينية عبر المراحل التي مرت بها الدولة، وتبنيهم للنهج البراجماتي في سياستهم الخارجية.

6.1 فرضية الدراسة :

إن السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة من التحول الجيوسياسي والإستراتيجي، وتحتاج إلى وضع قواعد جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى التي لها مصالح في هذه المنطقة، لاسيما أن منطقة الشرق الأوسط تمتاز بتشابك تفاعلاته وتعقدها، مع غلبة التفاعلات ذات الطابع النزاعي.

7.1 منهجية الدراسة :

ستركز هذه الدراسة على توظيف المنهج الوصفي التحليلي لغاية التوصل إلى تفسير واضح ؛ للإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقات التي تحكم الدول فيما بينها , كالتالي :

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب كما هو الحال في البحوث الطبيعية، فقد غلب على هذه الدراسة منهج الوصف للعلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، والذي سيسهم في معرفة أهم الصفات المميزة للعلاقات بينهما، في ضوء الإستراتيجيات والسياسات الخارجية لكل من الصين ودول الشرق الأوسط، حيث إن المنهج الوصفي يقوم على وصف تلك العلاقات بين الدولتين بأبعادها المختلفة وتأثيراتها، باعتبار أن التحليل بعد الوصف يطابق غايات هذه الدراسة وأهدافها ؛ ذلك لأن المنهج التحليلي سيركز على فهم وتحليل أسس العلاقة بين البلدين ومحدداتها وأهدافها، وكذلك يركز هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية بين الطرفين لفهم مدى التطابق في السياسات لهذه الدول، أما المنهج الوصفي، فيركز على وصف ظاهرة مفهوم العلاقات الدولية في ظل نظام عالمي جديد بأبعاده المختلفة؛ فبواسطته يمكن التعرف إلى أهداف الدولة، إذ يمكن تصنيف مصالحها وترتيبها،

وفقا لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن تدافع عنها بأي ثمن، ومصالح تحافظ عليها في ظروف معينة، وهناك مصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، في ضوء تحليل الأبعاد الأساسية لتلك العلاقات ما بين الصين والشرق الأوسط من عام 2011م، ولغاية 2015.

8.1 مصطلحات الدراسة :

الشرق الأوسط: مصطلح غربي استعماري، كثر استخدامه إبان الحرب العالمية الثانية، وهو يشمل منطقة جغرافية تضم: سورية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران وأفغانستان. والمقصود من إطلاق هذا المصطلح هو إدخال دول غير عربية؛ لتجنب استخدام مصطلح المنطقة العربية والوطن العربي،و لمحاربة مفهوم القومية العربية، ونزع صفة الوحدة العربية عنها، وللمصطلح دلالة على مركزية أوروبا في العالم وهو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي وليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي، والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي(وثائق ويكبيديا)

اتخاذ القرار : وهو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها، ولكن لا يجب أن يعني ذلك أن من يتخذ القرار توضع أمامه سلسلة من البدائل؛ إذ إنه يكون عدد البدائل في السياسة الخارجية محدوداً؛ وبذلك فجوهر نظرية اتخاذ القرار هو " الاختيار بين عدد من الممكنات لا على أساس تجريدي، ولكن على أساس عملي مرتبط بالظروف القائمة" (الفضل، 2004).

السياسة الخارجية : هي نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية؛ أي أنها مجموعة قرارات وإجراءات تتخذها الدولة عند ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى ؛من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، وهي أيضاً رد فعل الدولة على المؤثرات الخارجية. وقد عرف تشارلز هيرمان السياسة الخارجية على أنها تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في

الحكومة أو من يمثلونهم، والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية (البكري، 2014) .

الكونفوشية: هي مجموعة من المعتقدات والمبادئ في الفلسفة الصينية، طُورت عن طريق تعاليم كونفيشيوس وأتباعه ، وتتمحور في مجملها حول الأخلاق والآداب، وطريقة إدارة الحكم والعلاقات الاجتماعية .

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

انطلق الباحثون في علم العلاقات الدولية، وفي دراستهم وتحليلهم للعلاقات السياسية الدولية من مفهوم النسق، وقد كان من مزايا الأخذ بمنظور التحليل النسقي (Systemic Analysis) أنه أتاح تخطي الفاصل بين التفاعلات السياسية الوطنية وبين التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى ذلك فقد أمكن الارتباط بهذا المنظور التوافقي بين عدة اتجاهات نظرية كانت تستخدم منفصلة في تحليل تلك العلاقات الدولية، من بينها على سبيل المثال نظريات القوة والنظم واتخاذ القرار؛ مما ساهم في الارتقاء إلى مستويات من التجريد، التي أتاحت التوصل إلى مفاهيم واعتبارات عديدة لتحليل هذه العلاقات بين الدول (سلمان، 2005).

وقد شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين تحولات جذرية؛ من حيث نطاق تفاعلاتها وتنوع قضاياها ومشكلاتها؛ وبذلك وصلت دراسة العلاقات الدولية إلى درجة عالية من التعقيد والتشابك، ومما ساعد في ذلك خبرة الماضي وتجربة الواقع؛ وهذا أدى إلى تباين المناهج والاتجاهات وطرائق دراستها وفهمها وتعددها. ودخلت بعد ذلك النظريات التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الأولى، والمتمثلة في نظريتي الواقعية والمثالية، في حوار وجدال حول أفضليتها في فهم الواقع الدولي الجديد المتوالد من نتائج الحرب وتفسيره من جهة، ومناقشة موضوع الحرب واحتمالات تكراراها والسبل الكفيلة بعدم حدوثها مرة أُخرى من جهة أُخرى، وُسميت تلك الحوارات بِ (الحوار الأول) في مجال نظريات العلاقات الدولية (فرح، 2007) .

يجب فهم مختلف العلاقات النظرية وتحليلاتها لمختلف الظواهر التي تحدث في الساحة الدولية والتي تتميز بها العلاقات الدولية، خاصة وأن النظام الدولي في فترة ما بعد الحداثة حظي بمزيد من التمحيص من قبل دارسي العلاقات

الدولية، وذلك نتيجة للتغيرات التي ميزت واقع العلاقات الدولية اليوم مع تراجع دور الدولة، وظهور أطراف أُخرى من غير الدول التي تنشط بصورة غير رسمية ضمن إطار النظام الدولي والسياسة الدولية؛ الأمر الذي أثمر عليه مداخل ومقاربة نظرية جديدة تفسر طبيعة هذه الأنشطة التي تقوم بها هذه الفواعل، لاسيما في مجال السياسة والعلاقات الدولية؛ ذلك لأن العلاقات بين هذين المتغيرين هي التي تحدد مدى تحقيق أهداف وأولويات علاقات الدول تجاه دول أُخرى (منيرة،2008).

ومنه يجب تحليل طبيعة العلاقات الدولية التي أحدثها النظام الدولي الجديد وتأثيرها على طبيعة النظام السياسي والأمني، من خلال تأثيرات هذه العلاقات المتبادلة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي عامة، والنظام الإقليمي الفرعي، والنُظم الدولية الفرعية تأثيراً على الأبنية السياسية والعسكرية في وحدات هذه النظم (الرفوع وفهمي، 2009).

وستعتمد هذه الدراسة في هذا المسار على عدة نظريات وأُطر تتماشى مع منطلقاتها وأهدافها؛ لتشكل مدخلاً لفهم جميع الجوانب المختلفة واستيعابها وتحليلها، حيث يعتمد الإطار النظري في هذه الدراسة على **نظريات القوة و اتخاذ القرار**؛ لأنهما الأكثر ملاءمة في إطار الدراسة، وهما يُعدان الجزأين الرئيسين، اللذين يمكن من خلالهما التمعن، وحصر أهمية المحددات والمرتكزات الأساسية في السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، من خلال الفترة الزمنية للدراسة، 2011–2015، والتي جاءت على النحو التالي:

1.1.2 نظرية القوة

يعود المنهج الواقعي في العلاقات الدولية إلى قناعات قديمة، وإلى فترات زمنية بعيدة، لا تخضع للجدل بين المهتمين، وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها، وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الإيطالي (مكيافيللي) صاحب كتاب الأمير(The Prince)، الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية

هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة، حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعد من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه(اللوفتيان(LOVIATHAN)، الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

وفيما يلي أهم مقولات النظرية والمبادئ الفلسفية ودواعي استخدامها:

أ. **مقولات نظرية القوة**

وضع هانز مورجانثو، وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية، تصوراً شاملاً لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)؛ حيث يعد ممن يمارسونها وممن تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسها السيطرة على عقول القوة ومكامنها لدى من تُمارس ضدهم، وكذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين.

وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين المصالح القومية للدول. وعليه، فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث إنّ هذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه(مقلد،**1987**).

إما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول: إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة، وتملك المقومات الأساسية للقوة، ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى؛ حيث يأتي هدف الحفاظ على

الذات(self-preservation) هدفا نهائيا وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة.

ويعد ارنولد ولفرز(Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول: إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول: إنّه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعا من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف(العقابي،**1996**).

ب . المبادئ الفلسفية لنظرية القوة:

أولا: مبدأ القوة:

تعد القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية؛ وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية. ويعد عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولي؛ فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر؛ فكثيراً ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر: " وفي غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيراً من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم(دورتي، **1985**).

ثانياً: مبدأ المصلحة القومية:

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقا؛ حيث يُعدّ كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية هي نفسها القوة. وتحليلهم لذلك هو أن الدول في

كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها. فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمنزلة مطلب أساس وهدف تسعى إليه كل دولة، لأن الواقع يفرض أنّ العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة. وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو):"إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة، والتاريخ يثبت ذلك"**(دورتي،1985)**.

ج . دواعي استخدام نظرية القوة

وضعت هذه النظرية مفاهيمها وأدواتها وواقعها على مختلف النظريات الشمولية الأخرى التي كرست جُلّ اهتمامها لتفسير الواقع الذي تعيشه الدول وتحليله ؛ وذلك لمحاولة وضع الإجراءات الوقائية الداعمة لعوامل الاستقرار والأمن الدولي، ومبعدة العوامل المسببة للصراع الذي سيؤدي بدوره إلى الحروب واستخدام القوة. وقد كانت القوة، في حالة العلاقات السورية الأمريكية، حاضرة في كثير من مظاهرها في علاقات الدولتين.

2.1.2 نظرية اتخاذ القرار

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية؛ إذ إنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناع القرار)، ولماذا تعمل؟ كما هي حيال موقف دولي معيّن، وتركز أيضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف إلى الكيفية التي يعبر عنها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه، من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها، وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم. إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات؛ من أجل أن يكون النظام مهيئاً في بيئة متغيرة. وإن إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي

يمكن أن يكون قادراً على الحصول على معلومات دقيقة ؛من أجل أن يتمكن من وضع آلياته وأهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة (مقلد، 1991).

إن محصلة هذه النظرية وفقا للمخطط الذي طرحه "سنايدر" تقوم على الاعتبارات التالية (Snyder, 1962):

1. وجود صلة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية؛ والسبب في ذلك يرجع إلى أن السياسة الدولية، هي ليست عملية تفاعل على المستوى الحكومي بين الدول؛ إذ لا يمكن إهمال الإطار الخاص وغير الحكومي، فالمجتمعات تتفاعل فيما بينها في مساحة واحدة أو في مدى واسع لأساليب، من خلال شبكة كبيرة من الاتصالات والتجارة والروابط العائلية والجمعيات المهنية والقيم المشتركة والمبادلات الثقافية والسفر ووسائل الإعلام والهجرة، إذ إن مثل هذه النماذج يمكن أن تخضع لتنظيم حكومي تحت شكل معين وتحت ظل أي مستوى، وتتطلب التفاعلات الثقافية غير الحكومية مستوى معينا من التحليل، والذي يجعل من الممكن إيجاد بعض الفهم، والذي يتمثل في كيف تشترط بعض التفاعلات فعلاً رسمياً؟ وأنّ العلاقات الدولية غير الحكومية لا تدخل في تحليل سلوك الدولة ما لم تتمكن من أن توضح لنا أنّ سلوك صناع القرار هو محدد وموجه نحو مثل هذه العلاقات.
2. هناك علاقة بين المنظمات من جهة وبين صنع القرار من جهة ثانية. إن هذا يمثل تأثير القوى الاجتماعية الداخلية على صياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، كما أن البيئة الداخلية والبيئة الخارجية تتضمن فكرة أن تأثير الظروف والعوامل في المجتمع قد تم إدراكه خلال عملية صنع القرار السياسي.
3. إن تجارب الأُمة إنما هي أفعالها الخارجية، وإن فعل الدولة جاء أساساً ليؤثر في ظروف البيئة الخارجية.
4. إن فعل الدولة يجب أن ينظر إليه من خلال ردود الأفعال للدولة الأخرى، وإنّ التغييرات في البيئة الخارجية يمكن أن تؤثر في فعل

الدولة، وذلك من خلال التغييرات في العلاقات غير الحكومية، والتي هي معترف بها، وتؤخذ بعين الاعتبار عند صناع القرار.

مقولات النظرية

تعد نظرية اتخاذ القرارات من النظريات المهمة، وخاصة في تحليل واقع العلاقات الدولية؛ حيث تحظى هذه النظرية بأهمية بالغة من قبل المحللين لحقائق السياسة الدولية؛ كونها تركز على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع مؤثرات البيئة الخارجية للدولة التي تنعكس عليها من النظام الدولي والذي تعمل في إطاره، حيث تبرز أهمية اتخاذ القرارات الخارجية في أن تدافع الدولة عن مصالحها إزاء الأطراف الدولية التي تتعامل معها (الفضل، 2004).

توظيف النظرية في الدراسة:

تهدف هذه الدراسة من استخدامها لهذه النظرية، إلى تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، من خلال فترة الدراسة 2011–2015، والتعرف إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ضوء مصالحها الحيوية والتداعيات المحتملة لهذه السياسة على دول الشرق الأوسط، كما أن فحوى هذه النظرية ومفهومها العام يساعد على تفسير الكثير من عناصر العملية السياسية في العلاقات الصينية مع الشرق الأوسط، وفهم أكبر لمخرجاتها، والتمعن في سلوكيات الدولة والتعرف إلى قدراتها وإمكاناتها، والدوافع الرئيسة، سواء خارجية كانت أم داخلية لمساهمتها الفاعلة في التحكم بسياسة الدولة ورسم أهدافها الجيوسياسية .

2.2 الدراسات السابقة:

أ.الدراسات العربية

دراسة محمود،(2015)، بعنوان "آفاق التعاون الصيني الشرق أوسطي والتحديات الراهنة". حيث تبحث هذه الدراسة عن التعاون الصيني الشرق أوسطي في الوقت الراهن، والأهمية الخاصة لما شهدته الفترة الأخيرة من متغيرات كثيرة كان من أبرز نتائجها أحادية الاستقطاب السياسي في المنطقة، والاتجاه المتسارع

نحو تحرير التجارة وعولمة الاقتصاد، وحالة التوتر الإقليمي نتيجة الثورات العربية، وتعثر مسيرة السلام في منطقة الشرق الأوسط.

دراسة سعيد،(2015)، بعنوان "التقارب الصيني - الشرق أوسطي في المجالات الاقتصادية". وناقشت هذه الدراسة أربعة محاور رئيسة، وأولها محددات سياسة الصين نحو الشرق الأوسط، ثم الموقف السياسي الصيني من قضايا الصراع بالشرق الأوسط، وثم حاضر ومستقبل الشراكة الاقتصادية بين الصين والشرق الأوسط، وأخيراً آليات نجاح البنك الآسيوي للاستثمار، وفرص استفادة دول المنطقة منه. كما تتحدث الدراسة عن أسلوب السياسية الصينية تجاه المنطقة المبني على مبدأ "المكسب للجميع"، ووفقاً للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي المعلنة في مؤتمر باندونج أو المؤتمر الأفروآسيوي عام 1955.

دراسة عليمات،(2013)، بعنوان "الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير إلى الربيع العربي". تناولت هذه الدراسة العلاقات الصينية- شرق الأوسطية في مجالاتها السياسية والاقتصادية والتجارية والنفطية والثقافية، والأحداث الكبرى في تاريخ هذه العلاقة، كما تتحدث عن العلاقات الصينية الثنائية مع خمس دول شرق أوسطية: السعودية والإمارات والصين وإسرائيل والجزائر، ولكن الصين أنشأت أيضا علاقات واسعة ومهمة مع معظم دول الشرق الأوسط، مثل: تركيا والسودان وعمان ومصر. وتناقش الدراسة أيضاً التوقعات والتأثيرات والتفاعلات المتصلة بالربيع العربي والعلاقات الصينية-شرق الأوسطية.

دراسة شحرور،(2013)، بعنوان "صناعة القرار في الصين، مراكزها وتطورها". إذ ركزت هذه الدراسة على تناول التجربة الصينية في عملية صنع القرار، التي جاءت استجابة لتطورات موضوعية فرضتها الظروف المستجدة، حيث وجدت الصين نفسها بحاجة إلى جهاز أكبر وفهم أوسع للتطورات السياسية والاقتصادية؛ وهو الأمر الذي قاد إلى تطور عملية صناعة القرار وابتعادها التدريجي عن المركزية المطلقة، واقترابها التدريجي والبطيء من صيغة أكثر مؤسساتية .

دراسة فهمي،(2000)، بعنوان "دور الصين في البنية الهيكليـــة للنظـــام الدولـي". إذ تناولت هذه الدراسة البحث في طبيعة الإدراك الصيني للنظام العالمي الجديد، وتحرر الحركة السياسية الخارجية للصين من قيود حقبة القطبية الثنائيـــة، وتناولت الدراسة وجهات النظر بين الصين ودول الجوار تجاه ما يجب أن يكـــون عليه النظام العالمي الجديد، ورفض الصين للأحادية القطبيـــة، ورفضـــها أيضـــا للتحالفات الدولية، وحرص الصين على الانطلاق نحو العالمية والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، وتطرقت الدراسة إلى العلاقات التجارية بين الصين ودول العالم، كما بحثت الدراسة أيضا في إسهامات الـــدور الصـــيني ضمن الجهود الدولية تجاه العديد من القضايا، مثل سباق التسلح النووي بين الهند والباكستان، والمساعدة على استقرار الأزمة المالية الأسيوية.

ب. الدراسات الأجنبية

دراســـة(Wayne M. Morrison, 2011), "China-M.EAST. Trade Issues", تضمن هذا الكتاب العلاقات الاقتصادية بين الصين والشـــرق الأوسط، من خلال حجم المبادلات التجارية البينية وتطـــور التجـــارة الخارجيـــة للبلدين، بالإضافة إلى إبراز الاعتماد المتبادل بين الطرفين، ومـــن جانـــب آخـــر يوضح هذا الكتاب مدى تزايد التجارة الخارجية للصين مع العالم ونموها، وهو ما يعكس نمو الاقتصاد الصيني، وكذلك تراجع أداء الشرق الأوسط من خلال تراجع حجم الصادرات وعجز الميزان التجاري أمام أغلب الشركاء التجاريين، بالإضافة إلى العديد من المعطيات الأخرى المساعدة على تحليل العلاقات بين الطرفين .

الفصل الثالث

لمحة تاريخية موجزة حول تطور العلاقات الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط

1.3 أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصين :

تتمتع منطقة الشرق الأوسط بأهمية إستراتيجية كبيرة؛ فهي الأولى في العالم من حيث الموقع والثروات الطبيعية؛ وذلك لوجودها في وسط قارات العالم الثلاث (أسيا، وإفريقيا، وأوروبا)،واحتكارها لخطوط الملاحة العالمية خاصة قناة السويس، وأيضاً لامتلاكها أكبر مخزون من الثروة النفطية الهائلة؛ إذ تمتلك ثلثي احتياطي العالم من هذه المادة الحيوية للاقتصاد العالمي وللدول الصناعية الغربية على وجه الخصوص.إن ذلك كله جعل منها قوة جذب للقوى الدولية، ومحط اهتمام أطماع الفاعلين الدوليين/ الإقليميين، وصراع القوى الكبرى، لإحكام السيطرة عليها، والقيام بدور معين يتوافق مع أهدافها ومصالحها الإستراتيجية (كيالي، 1992).

تميل جمهورية الصين عادة إلى استخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال إفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط" لتعريف تلك المنطقة، وتعد الحضارة الصينية حضارة عريقة وديناميكية، ونقول عريقة وديناميكية بكل ما تحمله هاتان الكلمتان من دلالات وأبعاد؛ فهي عريقة لأنها تعود في تاريخها الرسمي المدون إلى أكثر من خمسة آلاف عام، وهي ديناميكية لأن تطورها عبر تلك السنوات لم يقض على وحدتها وتماسكها الحضاري كما حدث في مناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى ما تقدمه من جديد ومبتكر في التجارب الثورية وفي الفكر السياسي وفي النظم السياسية؛ ولذلك ظلت الدولة والحضارة في حالة شبه تطابق. وتعد الصين من الدول الكبرى التي أضحت تولي وجهها شطر منطقة الشرق الأوسط، ليكون حضورها في المنطقة حضوراً فاعلاً، وذلك عبر نسج علاقات مع بلدانها، وإبداء مزيد من الاهتمام بقضاياها السياسية والاقتصادية والأمنية، دون التورط المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية المسيطرة على المنطقة (جيان، 2001).

وعندما تأسست جمهورية الصين الشيوعية، في عام 1949م، واجهت حصاراً من قبل الدول الغربية، وكان من نتائج هذا الحصار أن الصين اتجهت إلى دول العالم الثالث لبناء علاقات صداقة، كانت مصر وسوريا والجزائر من أوائل الدول التي أسست علاقات مع الصين في العقود اللاحقة ولحقتها دول عربية أخرى، وبالنسبة للصين كانت هذه العلاقات الدبلوماسية مهمة لكسر الحصار الذي قادته الولايات المتحدة ضد الصين خاصة في موضوع عضوية الصين في الأمم المتحدة، كما حاولت الصين جاهدة منع تايوان من الانضمام للأمم المتحدة معتمدة على دعم الدول الأسيوية والإفريقية أكثر من غيرها (مدين، 2006) .

وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، واجهت الصين انتقادات حادة في موضوع حقوق الإنسان خاصة بعد حادثة " **تيانمين سكوير**"، حيث تمركزت هذه الحادثة في ساحة تيانانمن في بكين التي كانت محتلة من قبل طلاب جامعيين صينيين طالبوا بالديمقراطية والإصلاح، بعد ما تم قمعهم من الحكومة الصينية؛ وأدى هذا العصيان المدني إلى حالة توتر سادت النظام السياسي الداخلي الصيني (وليد، 2002).

وهنا حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية تمرير قرار عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين الصين؛ لقمعها المتظاهرين، وهنا وجدت الصين الدعم الذي بحثت عنه مع دول الشرق الأوسط، بالإضافة لأنه ما زال الصراع الصيني – التايواني يدفع الدولتين لتأسيس علاقات دبلوماسية مع دول الشرق الأوسط وتحديداً دول العالم الثالث، حيث اتجهت تايوان لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ نظراً للدعم الضئيل الذي حصلت عليه من دول أسيا، فمن بين الدول ال 24 التي تعترف بتايوان هناك 6 دول إفريقية، وترى الصين في الزيارة التي قام بها رئيس تايوان لليبيا والإمارات العربية المتحدة مؤشرا على وجود أرض معركة دبلوماسية جديدة بين الصين وتايوان في الشرق الأوسط. وسيشهد الصراع الدبلوماسي الصيني – التايواني ازدياداً في منطقة الشرق الأوسط؛ نظراً لوجود علاقات اقتصادية قوية مع منطقة الشرق الأوسط(لكريني، 2013).

لم تكن أيضاً منطقة الشرق الأوسط تاريخياً على قدر كبير من الاهتمام لدى صانعي السياسة الخارجية للصين كما هي عليه اليوم؛ إذ إن دور الصين ظل محدوداً، واقتصر على التبادلات التجارية والثقافية، وبعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، واكتسابها للشرعية الدولية من بعد ما كانت تايوان ممثلاً شرعياً لها لدول المنطقة، أيدت الدبلوماسية الصينية نضالات التحرر الوطني لشعوب المنطقة ضد الاستعمار، كما عارضت بشدة الهيمنة الأمريكية والسوفييتية على منطقة الشرق الأوسط، ثم بقيت السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط محكومة بتنمية العلاقات الودية وفقاً للمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ومتمسكة بمقولة " مشكلات الشرق الأوسط يجب حلها عن طريق شعوب المنطقة وبعيداً عن أي تدخلات خارجية " (شحرور، 2012)

كانت الصين دائماً تنظر إلى الشرق الأوسط بثرواته وموقعه الإستراتيجي باعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ، كما وصفها مستشار الأمن القومي "بريجنسكي"، وترى الصين أن حسم الصراع لصالح أي قوة دولية سيتحدد في رمال هذه المنطقة الملتهبة، ولم يرق مفهوم "الأمن القومي الصيني" إلى درجة "حماية المصالح"، وظل محكوماً لعدة عقود منذ تأسيس الجمهورية بقناعة راسخة تقتصر على "حماية الحدود" أو ما يُطلق عليه نظرية "سور الصين العظيم"، وهو كناية عن التقوقع داخل الحدود والانكفاء عن لعب أي دور حيوي خارج هذه الأسوار، لكن يبدو مع التطورات الأخيرة أن الصين شرعت بتوسيع رؤيتها لمفهوم الأمن القومي آخذة بالاعتبار النمو المتسارع لاقتصادها، واتساع رقعة مصالحها الجغرافية في الخارج، وبروز "أمن الطاقة" كأحد أهم مرتكزات الأمن القومي الذي يضمن استمرار عجلة الاقتصاد الصيني بالدوران، وتبعاً لذلك يبدو أن اهتمام الصين بمنطقة الشرق الأوسط سيكون كبيرا، لكن دون الانخراط الفاعل في قضاياها مراعاة للأسس التي تحكم سياستها الخارجية؛ لأنها أهم مصدر من مصادر الطاقة في العالم، كما أنها أحد أهم الأسواق الاستهلاكية، ويمكن القول حالياً: إن ميزان التبادل التجاري مع أي دولة هو المقياس الوحيد لمستوى تطور

العلاقات مع الآخرين من وجهة النظر الصينية، وقد هيمنت العلاقات الاقتصادية على معظم تحركات الصين وسلوكها الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط في التأكيد على تصدر هذه العلاقة أولويات صنّاع القرار في الصين(ساتي، 2013) .

تقوم النظرة الخاصة للصين إلى الشرق الأوسط على أن سياستها تجاه الشرق الأوسط تخضع لسياستها العامة الداعية إلى بناء بيئة استقرار وسلام دولية، كما أن مسألة الشرق الأوسط مسالة معقدة جداً، ولدى العرب وجهات نظر مختلفة، و تعتقد الصين أن للعرب دورا مهما، وهي تسعى إلى بناء تعاون اقتصادي معهم أكثر من ميلها إلى تعاون سياسي، حيث إن تطوير الاقتصاد الصيني وتنميته هي السبيل إلى إرغام العالم على الاستماع إليك، كما تبني الصين رؤية خاصة لحل مشكلات الشرق الأوسط، تقوم على اعتماد التعاون الإقليمي كأساس للسياسة الأمنية، وعدم الرغبة بالتورط عسكرياً في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى قناعة الصين بأن التعاون الثنائي والمتعدد وبناء التنمية الاقتصادية سوف يحد من الأزمات في المنطقة، ويعالج مشكلة الإرهاب، كما التزمت الصين باعتماد القنوات الدبلوماسية في تطبيق سياساتها في الشرق الأوسط، وتشجيعها لاتجاهات حوار الحضارات الثنائية والمتعددة.

بدأت تتشكل شبكة المصالح الشرق أوسطية الصينية على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الآتي : (العليمات، 2013)

أ. **تأثير العامل النفطي:** كان الاقتصاد الصيني في الماضي قادراً على الاكتفاء ذاتيًا لتغطية احتياجاته النفطية، ولكن بسبب اتساع حجم الاقتصاد الصيني المطّرد؛ فقد بدأت الندرة النفطية تطل برأسها ؛مما دفع الصين إلى محاولة تغطية احتياجاتها النفطية من مناطق الشرق الأوسط؛ لذا تحرص الصين على مد جسور العلاقات الودية في منطقة الشرق الأوسط، اعتباراً لما تمثله من ثروة نفطية؛ إذ تشكل كل من إيران ودول الخليج العربية ومن قبلها العراق، قبل الغزو الأمريكي، أهم المصادر التي تزود الصين بالنفط، وتعد المملكة العربية السعودية، أول مصدر للنفط تجاه الصين، وتأتي من بعدها إيران .

ب. **تأثير العامل التجاري:** يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف، وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة إلى النقد الأجنبي، فقد بدت أسواق الشرق الأوسط أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

ج. **تأثير العامل الجيوإستراتيجي:** تتميز منطقة الشرق الأوسط بوجود الممرّات الحاكمة والشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص ممر قناة السويس وممر باب المندب، بالإضافة إلى مضيق هرمز، وتأسيساً على ذلك، أدركت بكين أن تأمين الملاحة في هذه الممرات يضمن للصين استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية، وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي، وشمال أفريقيا، وبلدان شرق المتوسط، ومنطقة الخليج.

د. **تأثير العامل الأميركي:** كانت الصين خلال فترة الحرب الباردة قادرة على المناورة؛ بما جعلها في مأمن من تداعيات صراع واشنطن – موسكو، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وصعود قوة أميركا، وبروز التعريف الإستراتيجي الأميركي الجديد الذي ينظر إلى الصين باعتبارها مصدراً للخطر المحتمل ضد أميركا، بالإضافة إلى قيام واشنطن بمحاولات استهداف الصين عن طريق إذكاء تأثيرات الاضطرابات وإقامة الأحلاف العسكرية – الأمنية من أجل تطويقها، بدت بكين أكثر تفهمًا واستيعاباً لمقولة نابليون الشهيرة القائلة إن: من يبقى خلف الخنادق ستحلّ به الهزيمة. ومن ثم فقد لجأت الصين إلى خيار الخروج والسعي إلى مقابلة العدو في الخارج، ولقد دفعت هذه العوامل مجتمعة دوائر صنع قرار السياسة الخارجية الصينية، إلى القيام بتصميم نموذج جديد أهم ما فيه الجمع بين أهداف السياسة الخارجية الصينية وأهداف الأمن القومي الصيني الخارجية(العليمات، 2013).

2.3 لمحة موجزة حول تاريخ العلاقات الصينية تجاه الشرق الأوسط

تبدو العلاقات الصينية – شرق الأوسطية معقدة ومتداخلة ومتناقضة أيضاً؛ فالصين تقيم علاقات مع إسرائيل وتدعم الشعب الفلسطيني، وتقيم علاقات قوية مع

إيران وفي الوقت نفسه علاقاتها قوية مع السعودية، وهذا يفتح المجال لعدد من الاحتمالات لمسارات العلاقات الصينية – الشرق أوسطية وتوازناتها (البرصان،2011).

انقسم العالم بعد الحرب العالمية الثانية إلى معسكرين: المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وكان أول تفاعل بين الصين والشرق الأوسط في مؤتمر باندونغ عام 1955م، ثم بنت الصين في مرحلة ماو إستراتيجية للتواصل والعلاقات مع العالم على أساس حماية مصالحها ودعم حركات التحرر ومواجهة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في آن واحد أو الاستقلال عنهما، ولأجل ذلك ؛فقد عارضت حلف بغداد الذي قامت بتشكيله الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة المد الشيوعي، وإن كان يبدو أنه تشكّل لمواجهة الاتحاد السوفيتي، كما أيدت الصين التحرر العربي من الاستعمار، ودخلت في صداقة مع مصر والعراق وسوريا واليمن والجزائر، وكانت الصين تؤيد منذ البداية إقامة دولتين في فلسطين، حيث قدّمت الصين أسلحة خفيفة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن موقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي ظل محايداً ويرتكز على الدعوة إلى السلام وحلّ إقليمي للصراع، ورغم أن الصراع العربي-الإسرائيلي ظل في مركز العلاقات العربية-الصينية، فقد تمسكت الصين بحيادها والدعوة إلى حلّ سلمي، وبعد حرب 1967م، عدت الصين كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مسؤولين عن إطالة أمد الصراع وتفويت الفرصة على الإسرائيليين والعرب لعقد تسوية سياسية(شحرور، 2012).

وجدت الولايات المتحدة، بعد الانسحاب من فيتنام، ضرورة للتفاهم مع الصين، وبدأت الصين تصعد في السياسة العالمية، وأنشأ الوجود السوفيتي في أفغانستان حالة جديدة مؤثرة في الرأي العام العربي والإسلامي والعلاقة مع الغرب والاتحاد السوفيتي، وتطورت العلاقة إيجابيا بين الصين والولايات المتحدة، وكانت الصين أول دولة شيوعية اعترفت بالكويت عند إعلان استقلالها عام 1961م، ووقفت إلى جانبها في النزاع مع العراق في ذلك العام، ونشأت علاقات

دبلوماسية وتجارية بين الصين والكويت، وحقيقة الأمر أن الصين بدأت بعد وفاة ماو تتبنى سياسة خارجية واقتصادية جديدة، ووسّعت علاقاتها وشراكتها مع المنطقة وبخاصة في مجال الطاقة، وبدأت دول المنطقة أيضًا تعترف بالصين، كالأردن (1977)، والكويت (1978)،و لبنان، وعُمان (1983)، ثم البلدان الأخرى. وطورت الصين أيضًا علاقاتها مع إسرائيل وتركيا، وبعد عام 1990م، تطورت العلاقات الصينية-السعودية لدرجة أن الدولتين أقامتا شراكة إستراتيجية، ورغم أن الصين أيدت الميليشيات اليسارية المعارضة للنظام السياسي في عُمان، فقد تجاوزت الدولتان تلك المرحلة ودخلتا في مرحلة جديدة من التعاون(جيان، 2001).

ساهم انهيار الإتحاد السوفييتي- من ناحية أخرى- في تطور العلاقات الصينية مع الولايات المتحدة ومع دول الشرق الأوسط، وفي صعود الصين بقوة في المشهد العالمي السياسي والاقتصادي والثقافي أيضاً، وقد ساعدت هذه التحولات الصين في تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة والاندماج في العولمة، وتحمست دول الشرق الأوسط أيضاً لإقامة علاقات اقتصادية وتجارية مع الصين بسبب التقدم الذي أحرزته في هذا المجال، ولأن الصين حيدت أيديولوجيتها السياسية -وهي ليست دولة استعمارية وليس لديها أطماع في الهيمنة والتدخل في شؤون الدول- فقد ساعد ذلك على تطور علاقاتها و وازدهار أنشطتها الاقتصادية والتجارية العالمية، ومن أهمها الشرق الأوسط(درويش، 1997).

كما ظلت الصين تدعم عمليات السلام ونزع السلاح في العراق، وفي تطور النزاع العراقي-الكويتي بعد عام 1990م، كانت الصين تتخذ موقف الامتناع عن التصويت في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالكويت والعراق، وقد عدت الكويت ذلك أمراً إيجابيا، كما عُدت الصين من الدول القليلة التي شجبت وتحدّت الحصار والعقوبات المفروضة على العراق من قبل أمريكا والمجتمع الدولي عن طريق شِرائها للنفط العراقي وفق برنامج النفط مقابل الغذاء؛ محتلة المرتبة الأولى حتى العام 2001م، بواقع 400 ألف برميل طن من النفط الخام، لكن ذلك لم يمنع من أن تحرص على الموازنة بين احترامها للقانون الدولي

والعقوبات التي يفرضها القانون الدولي على العراق وبين عقوبات الولايات المتحدة المنفردة، فاستطاعت بنجاح استغلال الثغرات وتقوية صلاتها التجارية والاقتصادية مع العراق، ولكنها لم تواجه الولايات المتحدة مباشرةً في سياساتها تجاه العراق، وقد صوتت الصين لصالح قرار مجلس الأمن 1441 في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2002م، بتقديم إنذار لصدام حسين لفتح المنشآت النووية العراقية للتفتيش تجنباً لمخاطر رد الفعل العسكري الدولي، وفي عام 2003م، عارضت الصين إلى جانب روسيا وألمانيا قرار مجلس الأمن الدولي بقيادة أمريكا في الغزو على العراق، وعدته قراراً خاطئاً سينتج عنه مستقبلٌ مليء بالمشكلات، وتفشي ظاهرة الإرهاب في دول المنطقة (عبدالعزيز،2007).

أما بخصوص مرحلة الحرب على الإرهاب التي تطورت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001م، فقد تعاطفت الصين مع الولايات المتحدة في الهجمات التي تعرضت لها، وأرسل كل من رئيس الصين ووزير خارجيتها برقية تعزية إلى الشعب الأميركي، وأيدت الصين قرار مجلس الأمن 2001/1368، الذي أكد على أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والحق في الرد والقتال بكل الوسائل على التهديدات التي تنال السلام والأمن الدوليين، وأعرب عن أعمق التعاطف مع الولايات المتحدة، ودعا جميع الدول إلى العمل معاً لتقديم الجناة إلى العدالة والتنسيق للقضاء على الإرهاب، وعلى الرغم من موقفها الداعم للولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب، إلا أنها رفضت الغزو الأمريكي على العراق، وعدته تدخلاً في شؤون دولة أخرى بحجج أرادت منها السيطرة على ثروات العراق وخلق الفوضى والإرهاب . (Shao,2007).

ووظفت أيضاً الصين أحداث الإرهاب لتواجه المعارضة الإسلامية في تركستان، دون معارضة الولايات المتحدة والمجتمع العالمي، حيث يعيش في الصين نحو 25 مليون مسلم، ينتمي معظمهم إلى إثنيات وثقافات غير صينية، ويواجهون –وبخاصة مجموعة اليوغور– انتهاكات سياسية وثقافية ودينية، وتواجه الصين أيضا تحديا في ذلك مع تركيا؛ حيث إن العلاقات بين الصين وتركيا قد

توتّرت بشأن سياسات بكين تجاه الإيغور المتواجدين في مكانهم التقليدي في منطقة شينجيانج في أقصى غرب الصين، والكثير من الأتراك يرون أنهم يتبادلون الروابط الدينية والثقافية مع الإيغور، الذين مُنعوا من العبادة والصوم خلال شهر رمضان المبارك حسب ما ذكرته بعض التقارير .(Golley, 2010)

ولفهم تطور العلاقات الصينية تجاه الشرق الأوسط يجب توضيح هذه العلاقات مع بعض دول المنطقة كما يلي:

العلاقات الصينية الإيرانية : يعود تاريخ العلاقات الصينية–الإيرانية إلى نحو ألفين وخمسمائة عام، وتحديدا إلى القرن الثاني قبل الميلاد، واستمرت تلك العلاقات بالنمو في إطارها التجاري والحضاري، من خلال طريقي الحرير البري والبحري، وتعد هذه العلاقات بين هاتين القوتين الحضاريتين الآسيويتين– والتي لم تشهد أي مواجهات عسكرية على مدار التاريخ –من أكثر العلاقات رسوخا واستقرارا واستمرارية، إلاّ أنها لم تشهد كذلك تأثرا وتأثيرا فكريا أو لقاحا حضاريا يُذكر؛ وربما يعود ذلك إلى النزعة القومية القوية لدى كل منهما، بالإضافة إلى البعد المكاني والطبيعة الجغرافية الوعرة التي تفصل بينهما، ومع تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، احتفظت الصين بعلاقات طيبة مع نظام الشاه، وكانت بكين تستعد لاستقباله في زيارة تاريخية ببناء سفارة ضخمة على الطراز الفارسي، شُيدت خصيصا ليفتتحها الشاه خلال زيارته التاريخية إلى بكين لولا ثورة الخميني (عام 1979م) التي أطاحت بنظامه وألغت الزيارة. ومن الجدير بالذكر أن الصين وقفت موقفا بدا أقرب إلى جانب الشاه وسلبيا تجاه الثورة، إذ عدتها "اضطرابات وأعمال تخريب تحركها أياد خارجية سوداء"، وهو موقف شبيه إلى حد كبير بمواقف الصين الحالية تجاه ثورات الربيع العربي، لكن سرعان ما استطاعت بكين تجاوز تلك المرحلة واستئناف علاقات طيبة مع نظام الثورة بعد انتصارها، وذلك على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والعقائدية بين الجانبين(لكريني، 2013).

ووفق الرؤية الصينية فإن بكين اختارت أن تفتح أبوابها أمام الثورة الإيرانية الوليدة. ولقد عزز ذلك شعور الجانبين بتشابه كبير في ظروفهما النفسية

والتكوينية المشتركة، كالكتمان الشديد، والعمل بسرية مطلقة، والصبر اللامحدود(صناعة السجاد والمنمنمات والفنون اليدوية الدقيقة)، وانعدام الثقة بالمحيط، والإحساس الدائم بالاستهداف والتآمر عليهما من الآخرين، ونزعة التعصب القومي. أما حديثا فهما يعدان إفرازين لثورتين راديكاليتين، وعلى درجة كبيرة من الحساسية تجاه الغرب ناتجة عن عقود من الاحتلال والعقوبات والحصار والتدخل في شؤونهما الداخلية، بالإضافة إلى نزوعهما لإحياء وبعث ماض مجيد. ومع نشوب الحرب العراقية–الإيرانية سرعان ما شهدت العلاقات بين بكين وطهران نموا متسارعا، وشكّلت الصين مصدرا مهما وأساسيا لتسليح طهران في حربها مع بغداد التي استمرت ثمانية أعوام. وعدت مبيعات الأسلحة عنصرا مهما في العلاقات بينهما، فقد قدر حجم صفقات السلاح التي وفرتها الصين وحليفتها كوريا الشمالية نهاية ثمانينيات القرن الماضي بنحو 70% من احتياجات إيران، والتي أدت إلى قيام صدام حسين بقطع علاقاته الدبلوماسية مع بيونغ يانغ، وفي الوقت نفسه حاولت بكين من خلال موقفها الرسمي المعلن من الحرب أن تبدوَ كعادتها أنها تقف على الحياد وعلى مسافة متساوية من الجانبين المتنازعين، بمطالبتها إياهما وقف الحرب، وتسوية النزاعات عبر الحوار والتفاوض، ومعارضة أي تدخل للقوى العظمى، وعدم توسيع رقعة الصراع بما يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، وخضوع العراق لسنوات الحصار الدولي، ومن ثم الحروب التي شهدتها منطقة الخليج؛ فإن تلك الفترة وما رافقها من ظروف موضوعية فرضتها المصلحة المشتركة، ومعاناة الجانبين الصيني والإيراني من عزلة سياسية وعقوبات دولية شكّلت فرصة ذهبية أمامهما لتطوير العلاقات بينهما وازدهارها بشكل غير مسبوق، وبدخول قوي للشركات الصينية إلى إيران للمساهمة في إعادة الإعمار ومشاريع البنية التحتية التي دمرتها الحرب، وكذلك مساعدة إيران في إعادة بناء صناعاتها العسكرية وتطويرها، أما بخصوص الملف النووي الإيراني، فالصين لم تتوارَ يوماً عن دعم البرنامج النووي الإيراني منذ تأسيسه إلى آخر فترات التخصيب، كما أنها استخدمت حق نقض الفيتو بخصوص العقوبات الدولية

على البرنامج النووي الإيراني، وأعلنت دعمها للحكومة الإيرانية بخصوص تطوير البرنامج النووي الإيراني للغايات السلمية (بن، 199).

العلاقات الصينية مع إسرائيل : يعود الوجود اليهودي في الصين إلى القرن السابع الميلادي، وظل اليهود على مدى التاريخ يعيشون في سلام مع الأغلبية الصينية، واستمر وجودهم حتى العصر الحاضر، ومنحت جمهورية الصين اعترافاً ضمنياً بحكم القانون لإسرائيل في 1 مارس 1949م، واحتفظ الطرفان بعلاقات دبلوماسية حتى اعتراف إسرائيل بجمهورية الصين الشعبية في 8 يناير 1950م، ومع ذلك لم تتجاوب جمهورية الصين الشعبية مع هذا الاعتراف بشكل رسمي حتى إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1992م، وكانت إسرائيل أول دولة شرق أوسطية تعترف بالصين عام 1950م. ومرّ الموقف الصيني من القضية الفلسطينية خلال نصف قرن بتطورات كبيرة وتحولات دراماتيكية، من الرفض القاطع للاعتراف بإسرائيل في زمن ماو تسي تونغ إلى الرغبة الملحة في إقامة "علاقات خاصة" معها في زمن جيانغ زيمين، ومن الدعم الكامل للكفاح المسلح الفلسطيني في زمن "الحرب الباردة" إلى التأييد الحماسي للتسوية السلمية الأميركية في الزمن العالمي الجديد، (Wayne, 2011).

تبدت المفارقة الأولى في العلاقات الصينية – العربية في الأيام الأولى لتأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، عندما سارعت إسرائيل المنشأة قبل شهور بدعم القوتين الغربيتين بريطانيا والولايات المتحدة في الاعتراف بالنظام الشيوعي الجديد في بكين، والإلحاح في طلب الاعتراف الصيني، وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها، وفي المقابل أدارت الدول العربية الطامحة إلى التحرر والاستقلال والسيادة ظهرها للصين الجديدة، رافضة الاعتراف بحكومة ماو تسي تونغ أو إقامة علاقات دبلوماسية معها، وأدركت القيادة الإسرائيلية مبكراً الأهمية الكبيرة للصين المستقلة بالثقل البشري والمادي والثقافي الذي تمتلكه وبالمستقبل السياسي والاقتصادي والدولي الذي ينتظرها؛ لذلك وضعت على رأس اهتماماتها الدبلوماسية إقامة علاقات وثيقة مع النظام الجديد، وبذلت جهوداً حثيثة لإقناع بكين بالاعتراف بدولة إسرائيل ولو اعترافاً واقعياً، وبإقامة علاقات ثنائية معها ولو في

الميدان التجاري، واستخدمت في سبيل ذلك مختلف الوسائل الدبلوماسية والاتصالات السرية والوساطات الأجنبية من دون نجاح يذكر،في حين تجاهل الجانب العربي وجود الصين الشعبية خلال النصف الأول من الخمسينيات، ولم يبذل جهداً لكسب تأييدها إلا أثناء مؤتمر باندونغ عام 1955م، وظلت الصين تدعو إلى حل سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي. اتسمت سياسة الصين، في حقبة الثمانينيات حتى هذا اليوم، بالراغماتية والانفتاح بعلاقتها الثنائية مع الشرق الأوسط، وتحديدا إسرائيل في مجال التكنولوجيا المتقدمة في المجالات العسكرية والزراعية ونظم المياه والبحث والتطوير والطاقة النظيفة والعلاقات الثقافية، ويُقدّر حجم التجارة بين البلدين ب 10 آلاف مليون دولار سنويا(Taylor ,2008).

وفي حقيقة الأمر ما زال موقف الصين متذبذباً في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي؛ إذا إنها التفاوض هو الحل الوحيد، وتؤيد تسوية تفاوضية تتفق عليها الأطراف المعنية، فرفضت التوقيع على وثيقة تعد القدس عاصمة للدولة الفلسطينية في مؤتمر التعاون العربي- الصيني في مدينة تيانجين عام 2010م، وهو ما عُدّ تنصلاً من مواقف سابقة، كما رفضت الاعتراف بحكومة حماس بعد فوزها بالانتخابات.

3.3 تطور العلاقات الصينية العربية

أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع 22 دولة عربية، وبالجهود المشتركة ظلت علاقات الصداقة بين الجانبين تشهد تطوراً مستمراً، فالصين لم تقم علاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية مرة واحدة وفي فترة معينة، بل يمكننا تجزئة إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية العربية بشكل عام إلى **ثلاث مراحل:**

مؤتمر باندونغ : فتح مؤتمر "باندونغ" بوابة إقامة العلاقات الدبلوماسية الصينية العربية، عقب الحرب العالمية الثانية، وكانت الدول الحديثة الاستقلال المثقلة بالمشاريع النهضوية تسعى إلى التخلص من الضغوط الخارجية، وتعمل على تطوير ذاتها بالاعتماد على نفسها، وعلى هذه الخلفية عقد قادة 29 دولة آسيوية وإفريقية في الثامن عشر من أبريل 1955م، مؤتمراً آفروآسيويا ذا مغزى

تاريخي عظيم، فاتحا عهدا جديدا في باندونغ إحدى المدن الاندونيسية المشهورة، والذي جسد طموحاتهم وتطلعاتهم نحو الوحدة والتضامن لتعزيز وتقوية الذات، فألهب حماسة شعوب القارتين في التكاتف والتعاضد من أجل الاستقلال والتحرر الوطني، وكان من بين الدول المشاركة في مؤتمر باندونغ **تسع دول عربية** هي : (مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمملكة السعودية، والسودان، وسوريا واليمن). وجرت خلال المؤتمر اتصالات واسعة ومكثفة بين رئيس الوزراء الصيني "شو ان لاي" والوفود العربية المشاركة، كما أعربت الصين عن دعمها للدول العربية في مواجهتها للمشكلات آنذاك، خاصة دعمها لنضال مصر الهادف إلى استرجاع السيادة على قناة السويس، ودعت الصين إلى إدراج القضية الفلسطينية على جدول أعمال المؤتمر، وناشدت المجتمع الدولي في إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ودعم نضال شعوب شمال أفريقيا الرامي إلى الاستقلال الوطني، وفي حفل الاختتام في الرابع والعشرين منه، قال رئيس الوزراء الصيني "أن الشعب الصيني يتعاطف ويدعم بشكل شامل النضال الذي يخوضه الشعب الجزائري والمغربي والتونسي من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني ". ويمكن القول إن مؤتمر باندونغ قد أحدث لكل من الصين والدول العربية فرصة سانحة للتعارف على بعضهما بعضا، وأن التعارف المتبادل الذي تم تحقيقه قد أرسى الأساس الجيد لإقامة العلاقات الدبلوماسية رسمياً بين الجانبين (فرانسواز،2010).

كانت مصر أول الدول العربية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين الجديدة، ولقد بنيت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على أسس سياسية تجسدت فيها المواقف المشتركة الداعمة للاستقلال الوطني. وقد مرت هذه العلاقات بمرحلة التفاهم المتبادل، وبدأت في الاتصالات الشعبية ومن ثم الرسمية، في حين فتحت التبادلات الثقافية والاقتصادية والتجارية الطريق الذي أوصل في نهاية المطاف إلى هذه الأهداف السياسية لإقامة العلاقات الدبلوماسية، كما أنه قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية كان هناك تبادلات واتصالات ثقافية واقتصادية بين البلدين، في مايو/أيار 1955(عبد العزيز، 2007).

تجدر الإشارة إلى أن البلدين قد شرعا في التبادلات الاقتصادية والثقافية قبل أكثر من نصف سنة على إقامة العلاقات الدبلوماسية، وفي 16 من مايو 1956م، أجاز الاجتماع الوزاري المصري على قرار يقضي بقطع العلاقات مع سلطات تايوان، والاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، كما أعرب عن رغبة مصر في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين وتبادل المندوبين المقيمين فيما بينهما. ثم قام الجانب المصري بإبلاغ الجانب الصيني هذا القرار عبر البعثات التجارية لدى العاصمتين. وفي السابع عشر منه، أصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانا رحبت فيه بالقرار المصري، معربة عن أملها في سرعة إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل المبعوثين، وفى الثامن عشر من مايو أرسل شو ان لاي رسالة إلى جمال عبد الناصر أعاد التأكيد فيها على ما جاء في بيان وزارة الخارجية الصينية، كما أعرب فيها عن ثقته الراسخة بأن : " المزيد من تطوير علاقات الصداقة بين البلدين سوف تصب في مصلحة دفع وتعزيز التعاون الودي بين دول الأفروآسيوية وحماية قضية السلام العالمي المشتركة ". وفي الثلاثين من مايو أصدرت الحكومتان الصينية والمصرية بياناً مشتركاً جاء فيه " انطلاقا من الرغبة المشتركة لكلا البلدين قررت الحكومتان إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل المندوبين الدبلوماسيين على مستوى السفراء، وعندما استقبل جمال عبد الناصر ممثل البعثة التجارية الصينية في الرابع والعشرين من مايو 1956م، قال: " إن الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية كان قد تقرر منذ زمن، وأن عدم الإعلان عن ذلك جاء بسبب تفكيرنا في تقليل دعم الدول الغربية الكبرى لإسرائيل ؛كي تنعم المنطقة بشيء من الهدوء والاستقرار، إلا أن هذه الدول الكبرى لم تكن تفكر في صداقة مصر، بل استمرت في تزويد إسرائيل بكميات هائلة من الأسلحة. وفي ظل هذه الملابسات، كان الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية في ذلك الوقت هو أفضل الفرص وأنسبها "، ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1956م وحتى 1965م، كانت عشر دول عربية قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين وهي : مصر، وسوريا، واليمن، والعراق، والمغرب، والجزائر، والسودان، والصومال، وتونس، وموريتانيا، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى

توسيع العلاقات الدبلوماسية العربية الصينية، موقف الصين الداعم للقضايا العربية، فعلى سبيل المثال عند وقوع حرب 1967م، أصدرت الحكومة الصينية وقتها إعلانا جاء فيه " أن الشعب الصيني يقف بقوة وثبات إلى جانب الشعب العربي، ويدعم بحزم حربه العادلة ضد العدوان الأميركي- الإسرائيلي". (العليمات، 2012).

4.3 مرحلة استعادة الصين لمقعدها في الأمم المتحدة

تسببت الثورة الثقافية التي انطلقت في عام 1965م، في الإضرار بعلاقة الصين بالعديد من الدول ومنها الدول العربية؛ حيث استدعت بكين جميع المبعوثين الدبلوماسيين الصينيين لدى الدول العربية للمشاركة في هذه الحركة التثقيفية عدا السفير الصيني لدى مصر، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الشرق الأوسط قد تراجعت؛ بحيث انخفض الحجم الإجمالي السنوي للتبادل التجاري بين الجانبين ليصل إلى 8 – 9 ملايين دولار أمريكي عامي 1967 - 1968م، بعد أن كان أكثر من 166 مليون عام 1966م، كما لم تُقم الصين أي علاقات دبلوماسية جديدة مع أي من الدول العربية الأخرى على امتداد الفترة من 1965 حتى 1971م. ولقد استمر هذا الوضع على ما هو عليه لغاية الدورة ال 26 للجمعية العامة للأمم المتحدة وقرار استعادة الصين لمقعدها الشرعي عام 1971م(البرصان، 2011).

إن استعادة الصين الجديدة لمقعدها الشرعي عام 1971م، في الأمم المتحدة قد أزال جزءا من العراقيل التي كانت تقف حائلا أمام بعض الدول دون إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، وقد انبعثت المرحلة الثانية لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والدول العربية من عام 1971م حتى 1978م، حيث قامت ست دول عربية بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في هذه الفترة وهي: الكويت، ولبنان، وجزر القمر، والأردن، وسلطنة عمان، وليبيا .

ومن هنا قامت بعض الدول بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايوان وإقامتها مع الصين، كدولة الكويت مثلا التي قطعت علاقاتها مع تايوان في الحادي

والعشرين من نوفمبر 1963م، وإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في الثاني والعشرين من مارس 1971م، كما قامت لبنان أيضاً بإقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في التاسع من نوفمبر عام 1971م، بعد قطع علاقتها مع تايوان التي رفعتها من " مستوى القناصل " إلى "مستوى السفراء "، و أقام الأردن أيضاً علاقات دبلوماسية مع الصين في السابع من إبريل 1977م، وقطعها مع سلطات تايوان، وأقامت جزر القمر علاقات دبلوماسية مع الصين في الثالث عشر من نوفمبر عام 1975م؛ أي بعد نيلها الاستقلال في السادس من يونيو من العام نفسه (شحرور، 2012).

5.3 مرحلة تطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح:

شجعت جملة من الإصلاحات الداخلية والانفتاح الصيني على العالم الكثير من الدول، ومنها الدول العربية، على فتح سفارات لها في بكين.و مع نهاية عام 1978م، كانت الصين قد دخلت عهد الإصلاح والانفتاح؛ حيث كرست كل جهودها وعبأت كل طاقاتها على المستوى المحلي لتطوير ذاتها وتطبيق اقتصاد السوق الاشتراكي ذي الخصائص الصينية، كما أن الزيادة المطردة في الطلب على الطاقة التي أحدثتها التنمية السريعة للاقتصاد الصيني قد لفتت أنظار بعض الدول العربية، أما على المستوى الخارجي، فقد قامت الصين بتعديلات كثيرة على سياساتها، وخاصة ترشيد علاقاتها مع تلك الدول ذات النظم المختلفة وتنظيمها، خاصة مع الدولتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، كما اهتمت الصين اهتماماً بالغاً وخاصاً في معالجة علاقاتها مع دول الجوار، واتخاذ من علاقاتها مع الدول النامية السند لعلاقاتها الخارجية. إن السياسات المسبوقة الذكر لاقت التأكيد والاحترام من قبل المجتمع الدولي، وأتت المرحلة الثالثة من إقامة العلاقات الدبلوماسية خلال الفترة الممتدة ما بين 1978م، إلى 1990م،حيث أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع سبع دول عربية هي: سلطنة عمان، و جيبوتي، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة فلسطين، ودولة

البحرين، والمملكة العربية السعودية؛ وبذلك تكون الصين قد أقامت علاقات دبلوماسية مع جميع الدول العربية (قنديل، 2003).

الفصل الرابع

محددات ومتغيرات السياسة الخارجية الصينية – الشرق أوسطية

تحتاج الصين بالنسبة لتوجهات سياستها الخارجية في الشرق الأوسط إلى دوام تزودها بالطاقة للحفاظ على نسب نموها المرتفعة، وتطور صناعاتها التي تشكل الركن الأساس من دعائم ميزانها التجاري، والذي يشكل الفائض فيه العنصر الأساس من عناصر التقدم الاقتصادي في الدولة، وقد نشطت بكين في سبيل تحقيق أمنها من ناحية موارد الطاقة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وكان جزءٌ كبير من هذا النشاط متجذراً في ميل الصين لرؤية أمن الطاقة من وجهات نظر جغرافية سياسية وإستراتيجية بدلاً من مجرد وجهة نظر اقتصادية خالصة، وتحديداً كانت بكين معنية بمواجهة مبادرات الطاقة الغربية في المنطقة، يضاف إلى ذلك أن الصين تحتاج دوماً إلى فتح أسواق جديدة تتمكن من خلالها من تسويق منتجاتها، وهي سوف تجد في دول الشرق الأوسط مجالاً مهماً لتصدير سلعها، نظراً لطلب هذه الأسواق المتزايد على السلع الصينية، ولوجود كثافة سكانية كبيرة في دول هذه المنطقة، فضلاً عن الميزات التنافسية العالية التي تتمتع بها السلع الصينية(سيف الدين، 2015).

يقوم السلوك الصيني على أسس "المبادئ الخمسة للتعايش السلمي" التي أطلقها الزعيم الراحل شوان لاي، وظلّت بكين متمسكة بشعار "مشكلات الشرق الأوسط يجب أن تُحل عن طريق شعوب المنطقة وبعيداً عن أي تدخلات خارجية، كما أن الصين عادة ما تميل إلى استخدام مصطلح "غرب آسيا وشمال أفريقيا" كبديل عن مصطلح "الشرق الأوسط"، ولكن اختلاف المسميات بالتأكيد لا يعني التقليل من أهمية المنطقة؛ فالشرق الأوسط يعد إحدى أهم المناطق بالنسبة للصين ؛حيث كانت دائماً تنظر إلى الشرق الأوسط بثرواته وموقعه الإستراتيجي على اعتباره "منطقة تشابك" في الصراع المحتدم والمتواصل بين القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ(كاظم،1997).

أصبحت سياسة الصين الخارجية، بعد نهاية القطبية الثنائية، منفتحة أكثر على الساحة الدولية، فالصين هي الأعلى من نوعها في العالم بمعدلات نموها، و وزنها الإستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي، و مؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، و كثافتها السكانية العالية، و إرثها الحضاري و التاريخي الثقافي الكبير؛ حيث أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، في محاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، واستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية و العالمية (هاشم، 2004) .

وفي هذا الفصل سنتحدث عن محددات ومرتكزات عوامل السياسة الخارجية الصينية، التي تشكل حدود الدور الصيني في النظام الدولي، ومدى فعالية هذه العوامل وتأثيرها على العلاقات الصينية الشرق أوسطية، التي شكلت فيما بينها ضوابط للسياسة الخارجية الصينية تجاه دول منطقة الشرق الأوسط، وأسهمت في محدودية هذه العلاقات، وتطورها البطيء، حيث يمكن متابعة هذه الضوابط، على المستويات الثلاثة: الداخلية والإقليمية والدولية كالآتي:

1.4 المحددات الداخلية للعلاقات الصينية تجاه الشرق الأوسط

أ. المحدد الجغرافي

تلعب أوضاع الجغرافيا السياسية دوراً مهماً في تشكيل بيئة القرارات السياسية لدولة ما؛ فهي تتفاعل مع تأثيرات عناصر قوة الدولة وثقافتها وقيادتها، وإليه صنع سياستها وتحديد اختياراتها وقراراتها؛ لذا تعد جغرافية الدولة من العوامل المهمة في تحديد توجهات السياسة الخارجية لأي دولة، وأحد العوامل ذات الطابع المادي والأكثر ثباتاً وديمومة في عناصر قوة الدولة، حيث تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي، ولها ساحل طويل على المحيط الهادي، وتتصف تضاريس الصين بارتفاعها غرباً وانخفاضها شرقاً، وتحتل مساحة المناطق الجبلية ثلثي مجمل مساحة البلاد، حيث تمثل الجبال33.3%، والهضاب 26%، والأحواض

18.8%، والسهول 12%، والتلال 9.9%، وتبدو تضاريس الصين كسلم ينحدر من الغرب إلى الشرق بصورة رئيسة(شحرور، 2012).

يلعب العامل الجغرافي دوراً هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأي دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات " ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان". ولذلك فمن المهم تبيين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني. وتتربع الصين على مساحة 9.572.678 كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا، وتقع الصين بين دائرتي عرض18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°؛ وهي بذلك تعد حقا دولة قارة. و تتميز الصين بموقع ذي أهمية إستراتيجية في منطقة شرق آسيا؛ إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ، و للصين عمق إستراتيجي كبير، و هو عامل مهم في تدعيم وزن الدولة الإستراتيجي الدفاعي خصوصا، خاصة في حالة التعرض لهجوم نووي، إذ يبلغ أقصى اتساع لها من الشمال إلى الجنوب 4023 كم، و من الشرق إلى الغرب6468 كم (رفعت، 2014).

كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم، سواء البرية، كطريق الحرير(silk road)، أم البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، وبحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا. وبالنظر للامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ، و تنوع الأقاليم و تعدد الثروات الطبيعية؛ مما يؤثر إيجاباً في الاقتصاد الصيني (البيومي، 2014).

ب. المحدد السكاني

يلعب العامل السكاني دوراً مهماً ومؤثراً في سياسات الدول؛ حيث يعد العنصر البشري من العناصر المهمة لبناء قوة الدولة؛ فهو الأساس للنهوض بالدول اقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً، حيث تعد الصين أكثر دول العالم سكاناً، و يقترب العدد السكاني الإجمالي فيها من 1.4 مليار نسمة بنهاية عام 2015م (جيميان، 2015).

تتسم العناصر المتعلقة بالجانب السكاني بالتركيبة العرقية، ودرجة التماسك الاجتماعي و قيم المجتمع السائدة، حيث يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93%؛ أي الأغلبية، في حين تتوزع ال 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"؛ و هذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية و تناقضات ثقافية، ويعد "الهان" المجموعة الإثنية الأكثر أهمية، و يرتبط تاريخها بشكل كبير بتاريخ الصين؛ لأنهم ظهروا فيما يعرف اليوم بشمال الصين منذ أكثر من 4000 سنة، و يتميز "الهان" بثقافة و حضارة مشتركة، و يشكلون حالياً الأغلبية في 28 مقاطعة من بين ال 30 مقاطعة الموجودة في الصين باستثناء إقليمي" كسين جيانغ" و "التبت"، هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة"زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين نحو6 مليون نسمة؛ لهذا تدعى الصين ب " الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات"(زرنوقة، 1998).

لكن لم تظهر تلك النزاعات والتناقضات بالحدة المسجلة في دول أخرى، كالهند أو الاتحاد السوفييتي، و يوغسلافيا سابقا، و هما الدولتان اللتان تفككتا نتيجة الاختلافات العرقية أساسا؛ و يرجع السبب في ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني، المعتز بهويته و قوميته، رغم ظهور مطالب انفصالية في مناطق محدودة مثل "التبت" و إقليم "كسين جيانغ" ذي الأغلبية المسلمة الواقع غرب البلاد، وعلى ذكر العامل الديني فأغلبية الصينيين يدينون بالكونفوشيوسية، مع وجود أقليات مسلمة و مسيحية و هندوسية، ومن هنا تمازجت الأعراق المختلفة المشكلة للصين عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، تمثله مملكة الوسط الكبرى التي حكمت قارة آسيا طوال قرون، حيث كان الصينيون يعدون حضارتهم "مركز العالم"، وأنهم أصحاب أعرق حضارة في التاريخ، قدمت للعالم خدمات جليلة و اختراعات لا تزال آثارها باقية إلى اليوم، و لعل هذا الزخم الحضاري من العوامل التي تقف وراء طبيعة المواقف الصينية، و طموحاتها للعب دور عالمي، يتماشى مع موروثها الثقافي والحضاري العريق(نافع، 2000).

لذلك يصعب إغفال واقع الزيادة السكانية الهائلة التي تشهدها الصين، والتي تزيد بمعدل 3.3 % سنوياً، وهو ما يعكس تداعيات على الطلب على الغذاء التي باتت إحدى أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه النمو السكاني في الصين؛ بما يؤثر في سياستها الخارجية في هذا الشأن، وخاصة مع إسرائيل، بشأن المجال الزراعي ومحاربة التصحر؛ حيث تتعاون الصين وإسرائيل في هذا الصدد(بريس، 1994).

ج. محدد التاريخ والتقاليد والثقافة

يبرز المحدد الإيديولوجي للصين عن التاريخ والتقاليد؛ فهما يؤثران في توجه الصين الخارجي، وتبرز الثقافة السياسية السائدة على صعيد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية، التي يعد من أهم خصائصها "الطابع البراجماتي- الواقعي"، وهي صفة قديمة اتصف بها الصينيون، وتعني سرعة تكيفهم مع الأوضاع، وقد ساعدت على مدى استجابة المجتمع وتأقلمه مع المتغيرات والأوضاع المستحدثة، وتعد الثقافة السياسية شقاً أساسياً من الثقافة العامة، وتعد الثقافة الصينية من أقدم الثقافات والحضارات على مر التاريخ، وتتميز الحضارة الصينية بعنصري الاستمرار والاستقرار(دانييل، أرنيه، 2002).

أما على مستوى الثقافة السياسية فشهدت الصين دولة المؤسسات السياسية منذ 1500 سنة ق.م، وكان ذلك في عهد أسرة شانج، وقد شكلت هذه الثقافة الشخصية القومية للمجتمع الصيني وما تتسم به من تقاليد مميزة، وتعد "الكونفوشية" و"الماوية" أحد أهم جذور الثقافة السياسية الصينية وركائزها، فقد كانت الكونفوشية مصدر إلهام مهماً للثقافة الصينية عبر قرون عديدة، وكان أهم تأثير لها هو الاعتقاد بأهمية المحافظة على الحياة الإنسانية العظيمة ورعايتها، وقد ارتبط هذا الهدف بكل أوجه الحياة وبصفة خاصة بالسياسة والأخلاق، ويمكن القول إن الصين أصبحت تعتمد على الحكمة الصينية كما عبر عنها كونفوشيوس في رده على سؤال حول عالم الميتافيزيقا والغيب:" إننا لم ننته اليوم من بناء عالم الواقع حتى نفكر في عالم الميتافيزيقا" ما بعد الطبيعة(دانييل، أرنيه، 2002).

د. المحدد الاقتصادي

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة والواعدة؛ بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة التي تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ عام 1979م، و الخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام و القطاع الخاص، و هو ما يعرف في الصين "بسياسة المشي على ساقين"، و التدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية تماشيا مع الحكمة الصينية القائلة " عبور النهر عن طريق تلمس مواقع الأحجار بالقدمين ". وقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين: الأولى مرحلة ما قبل الإصلاح، التي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949م، حيث تبنت الصين النموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، و منه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية و الاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات(زانج، 1998).

وإذا لم تعتمد السياسة الخارجية على أساس اقتصادي سليم، فلا يمكن أن تنهض لتحقيق الأهداف المرجوة منها؛ حيث تؤثر قوة أو ضعف اقتصاد الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر في سياستها الخارجية، ولكي تنجح الدولة في تحقيق أهدافها الخارجية لا بد من اعتمادها على هيكل اقتصادي سليم يتضمن استقلالية الدولة وعدم تبعيتها وتنويع لقاعدتها الإنتاجية، وعدم الاعتماد على قاعدة أحادية الإنتاج، وكذلك تحرر الدولة من كونها منتجه للمواد الخام أو كونها سوقًا لتصريف المنتجات الأجنبية(رفعت، 2014).

وفى هذا السياق لا تنطلق السياسة الخارجية الصينية من فراغ، ولكن من خلال واقع يشهد صعوداً لقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية جديدة، يؤهلها لأن تكون قوة عالمية فاعلة؛ فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم، بلغ عام 2007 نحو 7،10%، وقد سجل اقتصاد الصين نموا بلغ 7% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2014م، وهو أدنى معدل في 6 سنوات؛ مما يعزز المراهنات على

أن صانعي السياسات الاقتصادية سيتخذون المزيد من الخطوات لدعم النمو، وهي أيضاً أكبر منتج للفحم والفولاذ والإسمنت، وثاني أكبر مستهلك للطاقة، وثالث أكبر مستورد للنفط . وفي الواقع يستند النمو الاقتصادي الصيني على عاملين أساسيين هما: زيادة واسعة في الاستثمارات الرأسمالية (بتمويل من موفورات محلية كبيرة وتدفق الاستثمار الأجنبي)، ونمو سريع في الإنتاجية، فمن خلالهما، تمكنت الصين من الحفاظ على النمو الاقتصادي في الفترة بين 2005 2014م، رغم تباطؤ وتيرة النمو؛ ويرجع ذلك إلى أن صادراتها استمرت في التفوق على الواردات، مستفيدة من انخفاض أسعار صادراتها نسبياً، وهو أمر ضروري لضمان استمرار الطلب العالمي على المنتجات الصينية، ووفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2014م، فإن الصين، في الوقت الحاضر، هي واحدة من أكبر الدول المصدرة في العالم، حيث تمكنت من جذب مستويات قياسية من الاستثمارات الأجنبية، وبدورها فإنها تستثمر مليارات الدولارات في الخارج، وهذا ما يدل على أن الصين لديها قاعدة قوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي(لي يي، 2014) .

لقد شهد الاقتصاد الصيني تحولات هائلة في السنوات الأخيرة مع استمرار النمو المذهل والطويل الأجل في الناتج المحلي الإجمالي؛ مما ارتقى بمرتبة الصين بين أكبر اقتصاديات العالم، حيث تعد الثانية بعد الولايات المتحدة مباشرة، إذا قيس الناتج بالدولار طبقاً لتعادل القوى الشرائية بين الدولار واليوان الصيني، كما تدعمت الصورة العالمية للاقتصاد الصيني في ظل طوفان الصادرات الصناعية الصينية العادية، وعالية التقنية، والتي أغرقت مختلف أسواق العالم ؛ مما وضع الصين بمفردها في المرتبة الأولى عالمياً كأكبر دولة مصدرة للسلع، متجاوزة كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا واليابان. ولقد حافظت الصين على نظامها الاشتراكي في ظل نموها الاقتصادي السريع، حيث حققت ما يطلق عليه بالتنمية في ظل نظام سوق اشتراكي، يتيح الفرص للقطاع الخاص مع دور مهيمن للدولة، كما استطاعت أن تحقق الاستقرار الاجتماعي والسياسي (Mengkui, 2013).

أصبحت الصين مع النمو السريع لاقتصادها و ناتجه المحلي الإجمالي خلال السبعة وعشرين عاماً الأخيرة، متجاوزة الكثير من القوى الاقتصادية التقليدية الكبرى من ناحية الحجم، في بؤرة اهتمام الاقتصاد العالمي، كما أن الاستثمارات الجديدة في الصين يجري تنفيذها وفقاً لأحدث التقنيات. إن الصورة الانطباعية عن الاقتصاد الصيني هي أنه اقتصاد ضخم، لكنه غير متقدم أو يستخدم تقنيات قديمة كثيفة العمل، وهو انطباع يجب أن يتغير لبناء صورة صحيحة عن الاقتصاد الصيني، تعتمد على ما يجري فعليا في الواقع وليس على الأحكام الانطباعية القديمة، كما أن الصين نفسها أصبحت عنصراً فعالاً في التطوير التكنولوجي، والصناعي، والزراعي، والدوائي، والعسكري الذي يجري في العالم، وليس مجرد دولة متلقية للإنجازات التكنولوجية من الدول الأخرى، كما أنها تعمل بمرونة وكفاءة لتنوع مصادر حصولها على وارداتها من الطاقة، خاصة من النفط و المعادن الرئيسة الضرورية للصناعة الصينية المتعاظمة النمو. كما تعمل الصين على تنمية أسواقها الخارجية بصورة شديدة الفعالية، ومن المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي للصين حتى عام 2020 نحو 4.000 بليون دولار تقريباً بسعر الصرف الحالي (النجار، 2007).

لكن كل هذا لا يمنع من معاناة الاقتصاد الصيني من جملة من المشكلات منها، التنمية غير المتوازنة بين المناطق الشرقية الساحلية و المناطق الداخلية، خاصة الغربية منها، و مشكلة الطاقة التي أصبح الطلب عليها شديدا في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعد حاليا ثالث أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي و الياباني.

هـــ. المحدد العسكري

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم؛ بفضل ما تتميز به من تفوق عددي، وتسلح سواء الإستراتيجي أم التقليدي، وكذالك التقنية و الكفاءة التكنولوجية. فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964م، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، وأنها

الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية(Taylor, 2008).

ويعد الخيار النووي الصيني انعكاسا لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير"بيار بيرنيه" (pierre pierniech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية، وتتبع الصين برنامجا لتحديث قوتها، كلفها 60 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988-2013م، ورغم ذلك فإن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها على 10/1 من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها؛ فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية نحو 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نووية، كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)،متطورة وعالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات مثل (DF-4)، الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، و صاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، ومن ثم إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و 21)، وصواريخ (Julang 1)،و(Julang 2)، وكذلك القاذفات الإستراتيجية (H-6)، والغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية(عبد العزيز، 2014).

ويمثل العامل العسكري أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، وتعد القوة العسكرية من المرتكزات المتغيرة؛ وذلك بسبب تبدل أدوات الحرب والخطط النفسية والإعلامية أو ما يسمى بالحرب الباردة، وهي كذلك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمرتكزات الأخرى، كالمساحة، والموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي، والسكان، والعوامل التكنولوجية التي أدت إلى تحولات أساسية في مفهوم القوة. وتسعى الصين الآن إلى تطوير القوة العسكرية كأداة من أدوات الدولة؛ حيث تهدف من ذلك التطوير إلى تحقيق خمسة أهداف: **الهدف الأول** هو الحفاظ على نظام الأمن من خلال الحفاظ على الحزب الشيوعي، **والهدف الثاني هو** الحفاظ على السلامة

الإقليمية، أما **الهدف الثالث،** فيتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية، وذلك من خلال التركيز على تايوان، إذ يتعين على الصين"احتواء تايوان الانفصالية "، في حين أن **الهدف الرابع** يكمن في تحقيق الأمن البحري، فهناك اهتمام متزايد في الصين للتركيز على الدفاع عن"الحقوق والمصالح البحرية " فالصين في حاجة إلى استغلال الموارد البحرية لاستغلالها في التنمية الاقتصادية، والصين تريد أن يتم ترسيم الحدود البحرية مع جيرانها؛ ومن ثم الاتفاق على التحكم في الموارد تحت سطح البحر، لاسيما النفط، **أما الهدف الخامس،** فهو السعي لتحقيق الاستقرار الإقليمي، وذلك من خلال المحافظة على بيئة خارجية مستقرة لمواصلة التنمية الاقتصادية للصين(Taylor, 2008).

كان لجميع تلك العوامل الداخلية دور في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط ولكن بدرجات متفاوتة، إلا أن العامل الداخلي الأكثر وضوحاً في التأثير كان هو العامل المرتبط "بالتنمية الاقتصادية" التي تبنتها الصين في أواخر السبعينيات.

2.4 المحددات الخارجية للعلاقات الصينية الشرق أوسطية

والتي تنقسم إلى قسمين: المحدد الإقليمي والمحدد الدولي، كما يلي:

أ. المحدد الإقليمي

تعرضت الصين بحكم التاريخ وبحكم الوضع الجغرافي لحروب ومشاحنات إقليمية عديدة مع الدول المجاورة لها، منها اليابان، وكوريا الشمالية، وروسيا، وفيتنام، وقد سعت الصين إلى تحسين العمل على تطوير علاقاتها مع دول الجوار منذ التسعينيات لتحقيق هدفين: الهدف الأول تمثل في العمل على إحباط محاولة احتواء وعزل الصين وتحطيم العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بفرض عدد من العقوبات على الصين في عام 1989م، نتيجة لأحداث الميدان السماوي التي أطلقت الشرطة الصينية فيها النار على الطلاب المتظاهرين، أما الهدف الثاني فتمثل في ضرورة تهيئة الصين لإطارها الحيوي والبيئة الإقليمية لتكون بيئة مواتية لتحقيق التنمية

الصينية في هذه المرحلة؛ فالصين تسعى إلى منع تحالف دول الجوار مع قوى خارجية معادية للصين؛ لذا تعمل الصين على تطوير علاقات إستراتيجية، وإيجاد أرضية مشتركة مع الدول الآسيوية لمقاومة الضغوط الغربية في مجال اختراق السوق وحقوق الإنسان(ليوسية، لي شي، 2003).

ب. المحدد الدولي

أدركت الصين العديد من التحديات التي تطرحها البيئة الدولية، ومن تلك التحديات الضغوط التي يمكن أن تمارسها الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط وخاصة النفط العربي، بحيث شكل هذا الواقع ضغوطا على الصين في مجال حصولها على النفط العربي، بما يعكس تحكم الولايات المتحدة بأهم محددات التنمية والتطور الصيني، وهو ما سوف يكون له أكبر الأثر على توجهات الصين بشأن سياساتها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن تحديد محددات العلاقات الصينية – الأمريكية التي تدخل في محددات العلاقات الصينية الشرق أوسطية.

يحكم العلاقات الصينية – الأمريكية بوجه عام، مجموعة من المحددات، لعل أبرزها أربعة، وهم : (دياب، 2010)

أ. **الاحتياج إستراتيجي:** وهو الإدراك المتزايد والمتبادل بين الطرفين بأهمية الطرف الآخر واحتياجه له، وإن اختلف معه، وربما يفسر هذا الأمر مستوى التعاون بعد كل خلاف تشهده علاقات البلدين.

ب. **يسيطر الفكر الواقعي على العلاقات** في إدارة كل طرف لعلاقاته مع الطرف الأخر،وعدم الرغبة في تقديم أي تنازلات؛ فالولايات المتحدة تضغط على الصين في محاولة للتحكم في صعودها، حتى لا يضر المصالح الأمريكية، والصين من ناحيتها ترفض فكرة الهيمنة الأمريكية على العالم.

ج. **تتأثر العلاقات الصينية – الأمريكية بتغير الإدارات الأمريكية**، دون أن تتأثر بتغير القيادات الصينية. ومن الملاحظ أن معظم الإدارات الأمريكية تتبع سياسة متشددة تجاه الصين، منتقدة الإدارة السابقة لضعف سياستها، ثم لا تلبث أن تغير من موقفه.

3.4 المتغيرات البيئية في صناعة قرار السياسة الخارجية الصينية

أ . تأثير البيئة الداخلية على صناعة القرار :

تمثل المتغيرات الداخلية مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين، حيث يؤثر مستوى القوة والإمكانات في التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية، من حيث الأهداف والمخرجات، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم وللدور الذي يمكن أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية، وعلى ضوء تلك المتغيرات تبلورت توجهات السياسة الخارجية الصينية وأهدافها، وحسب الدوائر الرسمية الصينية فإن توجهات السياسة الصينية تنعكس من خلال جملة من المبادئ و هي: (بن هويدن، 2007)

1. تهدف السياسة الخارجية الصينية إلى الحفاظ على الأمن و السلم الدوليين، و خلق بيئة أمنية آمنة، كما تسعى إلى تطوير علاقاتها مع كل الدول بناء على خمسة مبادئ:
   - أ. الاحترام المتبادل للسيادة، ووحدة الأراضي.
   - ب. عدم الاعتداء.
   - ج. عدم التدخل في الشؤون الداخلية .
   - د. التعايش السلمي.
   - هـ. المساواة الدولية.
2. تقوية التضامن مع الدول النامية، و تقوية علاقات الصداقة وحسن الجوار، مع الدول المجاورة المشكلة لحجر الزاوية في سياسة الصين الخارجية.
3. تسعى الصين إلى استقرار العلاقات الدولية، ووضع نظام عالمي سياسي اقتصادي جديد.
4. تكريس العدالة الدولية، حيث لا تدخر الصين جهدا في الحفاظ على السلم العالمي، و تسوية النزاعات الدولية. (بن هويدن، 2007)

وقد حددت الوثيقة التي وضعها الرئيس الصيني الأسبق" جيانغ زيمين" المبادئ الرئيسة لسياسة الصين الخارجية في عالم متحول من خلال ما يلي:(جيميان، 2015).

1. مراقبة الوضع الدولي بثبات و رزانة.
2. التشبث بالموقع الدولي للصين، وهو ما يتضح في التركيز على فكرة السيادة، و إصرار الصين على تعريف المصالح القومية بأنها داخل الحدود.
3. هدوء رد الفعل.
4. إخفاء القدرات المتوفرة.
5. كسب الوقت (جيميان، 2015).

إذا فمتغيرات البيئة الداخلية الصينية تتحكم إلى حد كبير في صنع القرار في الصين، والذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف الرئيسة: (وليد، 2002)

الهدف الأول: تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث، فمنذ تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي، بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية هدف رئيس للسياسة الخارجية، و حاليا أعطت الصين الأولوية لهذا الهدف، و هو ما سيتضح أكثر من خلال الفصل القادم.

الهدف الثاني: هو النماء العسكري؛ للمحافظة على السيادة والاستقلال، و قد جعلت القوة الاقتصادية من الممكن تحديث المؤسسة العسكرية، و تم الإسراع في هذه العملية نتيجة للنزاعات الإقليمية.

الهدف الثالث: تدعيم وضعها القومي بتحسين علاقاتها الخارجية، حيث حاولت الصين إحداث تقارب مع مختلف الدول، و تجسد ذلك في علاقاتها مع الدول الأوروبية و الشرق أوسطية.

الهدف الرابع: انتهاج سياسة الباب المفتوح؛ حتى تبرز على أنها لاعب هام في الأسواق العالمية، و هذا ما تجلى في زيادة المبادلات التجارية الصينية، و تدفق الاستثمارات الخارجية(وليد، 2002).

ب . تأثير البيئة الخارجية على صناعة القرار:

تتمثل المتغيرات الخارجية، في المعطيات المميزة للجوار الإقليمي الصيني، وتحولات النظام الدولي، فعلى المستوى الإقليمي تؤثر جملة من التحولات في

عملية صنع القرار، خاصة منها طبيعة علاقات الصين مع دول مؤثرة، و قضايا مهمة.

وفي ما يخص قضية انتشار الأسلحة النووية في العالم، أثر ذلك كثيراً في توجهات السياسة الخارجية الصينية، ومع ازدياد حدة الأزمة النووية لكوريا الشمالية اتجهت الأنظار نحو أعدائها في أمريكا و"بيونج يانج"، كما كان دور بكين كطرف ثالث، يحظى باهتمام غير كبير رغم أنه على مستوى عالٍ من الأهمية. وبعد مرور فترة طويلة من الصمت الذي التزمته الصين، فقد تدخلت بجرأة شديدة في النزاع عن طريق تعطيلها لشحنات البترول إلى كوريا الشمالية وإرسالها مبعوثين رفيعي المستوى إلى بيونج يانج، بالإضافة إلى تحويل قواتها إلى الحدود الصينية الكورية وتنظيمها لسلسلة من المباحثات الثلاثية في بكين، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الصين عن ممارستها للضغط (سليم، 2010).

قامت الصين أيضاً باحتجاز سفينة ملاحية لكوريا الشمالية؛ نتيجة لبعض الخلافات التجارية بينهما، تلاه العديد من الزيارات التي قام بها نائب وزير الخارجية الصينية "ديابينجو" بين "واشنطن" و"بيونج يانج" في محاولة منه التأكيد على سلسلة جديدة من المباحثات، وبصفة عامة فإن تلك المبادرات تسير في اتجاه مناف تماماً لتيار السلبية وعدم التحمل لأعباء المسئولية الذي كانت تتبعه الصين تجاه القضية النووية الكورية منذ عقد مضى. بالإضافة إلى أن تلك المبادرات أيضاً تعد طفرة تحول هائلة في حد ذاتها على الرغم من أن الصين ما زالت في طريقها لتحقيقها، وذلك باعتبار الصين لاعباً له دور فعال في ميدان الصراع الدولي في الوقت الراهن(شيماء، 2011).

بدأت الصين –خلال السنوات الأخيرة –تتخذ خطوات توصف بأنها أقل مواجهة وأكثر تحضراً وثقة بالنفس، ولكنها في بعض الأحيان تبدو أكثر بنائيةً إزاء الشؤون الإقليمية والعالمية، وعلى العكس مما كان معروفاً خلال العقد الماضي فإن الصين باعتبارها أكبر دول العالم سكاناً تقوم الآن بتطبيق نظام دولي جديد، حيث تبنت كوكبة كبيرة من المؤسسات والمبادئ والمعايير الدولية الراهنة من أجل تعزيز مصالحها الدولية، حتى أنها سعت من أجل إضافة بعض الملامح

التطويرية لهذا النظام ولكن بصورة محدودة، ونظرا للتحول الحاصل في العلاقات الدولية، بسبب زيادة عوامل الاعتماد المتبادل، وأهمية توسيع العلاقات و الانضمام للتكتلات العالمية؛ عملت الصين على مواكبة هذا التغير (Harold, Nader,2015).

ومن أكثر شواهد التغير وضوحاً منذ منتصف التسعينيات هو ما قامت به الصين من زيادة حجم وعمق علاقاتها الثنائية، إلى جانب انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات التجارية والأمنية، وتعميق إسهاماتها في المنظمات القيادية متعددة الجوانب، من خلال انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة، و تأسيس منظمة شنغهاي، ومنظمة الآسيان، و منظمة التعاون للمحيط الهادي (آيبك)، و تنظيمها لمنتدى الصين إفريقيا، بالإضافة إلى تقديمها يد العون في توجيه القضايا الأمنية الدولية، ونتيجة لهذه التطورات أصبحت سياساتها الخارجية في صنع القرار أقل من الناحية الفردية وأكثر من الناحية المؤسسية عن ذي قبل، كما أصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تحضراً في التعبير عن أهدافهم (Schenker, 2013).

بصورة أشمل، فقد اختلفت التصورات الخاصة بقوانين السياسة الخارجية، فبدلاً من اعتبار الصين ضمن الدول النامية المقهورة في ظل ولاية كل من" ماوزيدونج" و "دينج كزيا اوبينج"، فقد أصبحت الصين إحدى القوى العظمى الصاعدة ذات المصالح المتعددة، كما جعلت هذه التحولات و ضرورة التكيف معها، صنع القرار في الصين يتصف بمرونة أكثر، والتحول إلى دوائر مؤسساتية أكثر فأكثر (جيميان، 2015).

ج . تأثير البيئة السيكولوجية على صناعة القرار:

لقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم، في تطوير أساليب صنع القرار في الصين و آلياته.

فالفلسفة والذهنية الصينية فريدة في نوعها، فعندما تقدمت السن ب" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع والبالغ الكفاءة "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دنج هسياو بنغ"، و عندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و لكنه كان بمنزلة

الأب الروحي للقيادات الجديدة، كما أن "جيانغ زيمين" عندما واجه الاختيار نفسه، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين وإدارتها في القرن الحادي والعشرين (جلال، 2013).

أما بالنسبة للقيادة الجديدة، فقد جرى إعدادها مسبقاً للعب أدوار مستقبلية، فقد تولى" هو جنتاو" منصب نائب الرئيس مدة خمس سنوات، و ذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري و الحزبي، وكذلك بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، وهنا تتجلى العبقرية الصينية؛ حيث إن قائدي المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم و الإدارة و الجانب العسكري، وعندما سئل" جيانغ زيمين" عن مستقبل الصين قال إنه يحس بالاطمئنان؛ لأنه يعرف أن شابا مثل" هو جنتاو" هو نائب الرئيس، و أن مقاليد أمور الصين بين يديه، و بذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و ديناميكية (سونج، 2009).

وقد تعاقب تطور مؤسسات صنع القرار في الصين، مع تعاقب مختلف القيادات، ففي عهد ماو كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة (GodFather): فكان ماو بمنزلة "الأب الإله"، ثم جاء بعد ذلك حكم "دينج" ليفتح آفاقاً جديدة ؛حيث توطدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن ظلت القرارات النهائية تتصف بالمركزية الشديدة، وعلى الرغم من ذلك فقد أصبحت عملية اتخاذ قرارات السياسة الخارجية الآن تتميز بالمؤسسية واللامركزية، ولم تعد أيضاً تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة (Shannon, 2014).

ومن أحد محاور التغير في الصين إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تلعبه هيئات الإدارة الحكومية المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسة، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"، كما قامت بكين في أواخر عام 2000م، بتأسيس "مجموعة قيادية جديدة للأمن القومي"، كما تشكل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، وأيضاً فإنه من شأنها تقييد السلطة التي يستقل بها فرد أو حزب (سونج، 2009).

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها، فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية، ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي، هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير، إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية، حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للالتقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين، بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية(الشيخ، 2000).

وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين، وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشؤون العالمية، فلم يكن هناك أي مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر السنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية. وفي الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسئولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية التي تجري مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة، بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد، حتى إن بعض الصحف وخاصة "الهوانكى شيباو" (أوقات عالمية) و"النانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي)، قد نشرت بعض الآراء للمطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية. (Michelle, Jacey, 2013 21).

أما عن الأسلوب الذي يتبعه الساسة في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطورة بشكل كبير، فقد تميز بالبراعة والفطنة وهو ما أثمرته نتائج التدريب المناضل الذي بدأته وزارة الخارجية منذ أكثر من عشرين عاماً مع بدء فترة الإصلاح ؛حيث قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي من المتحدثين لغة أو أكثر من اللغات الأجنبية والحاصلين على درجات وشهادات علمية من جامعات أوروبا وأمريكا، كما عملت أيضاً على تعزيز فكرة تجنيد المؤهلات المتوسطة المحولة من الولايات الأخرى؛ من أجل زيادة خبراتها في شتى المجالات(نافع، 2000).

صحب تلك التغييرات في الواقع حملة صينية جديدة لتعميم السياسة الخارجية للدولة وتعزيزها، ففي خلال العقود الماضية كانت المناظرات والتلخيصات يتم إحالتها إلى الصحف اليومية والتقارير الإخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية، ثم تغير الوضع مؤخراً، حيث أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي، من أجل تحسين صورتها بين الدول، وطبقاً لذلك فقد بدأت الصين في منتصف التسعينيات في إصدار الأوراق البيضاء الحكومية المتعلقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية؛ من أجل التعزيز والدفاع عن آرائها (عبد العزيز، 2015)

الفصل الخامس

توجهات السياسة الخارجية الصينية في منطقة الشرق الأوسط

تعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق أهمية في العالم، سواء على الصعيد الاقتصادي أم الجغرافي؛ فقد احتوت هذه المنطقة على كميات هائلة من النفط واحتياطيات الغاز الطبيعي التي تزود معظم احتياجات العالم من الطاقة، ولذلك تحافظ القوى العظمى على اهتمامها الشديد بهذه بالمنطقة، وتعمل على التأثير والهيمنة عليها؛ لكي تستحوذ على بقاء مقومات الطاقة اللازمة لاقتصاديات بلدانها، أضِف إلى ذلك أنه من الناحية الجغرافية وحسب المنظور العالمي، يعد الشرق الأوسط منطقة إستراتيجية؛ بسبب وجود قناة السويس، ومضيقي هرمز، وباب المندب؛ لِما لها من تأثيرات حيوية لتلبية أي اعتبارات عسكرية، حيث يقول جورج لينكوفسكي: "لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم، وهذا نابع من الأهمية الجيوبوليتكية له" (أحمد، 2011)

أصبح من الواضح في النظام الدولي، تعدد أنماط القوة التي تتأسس عليها تراتيبية القوى الدولية ووزنها ودورها في النظام الدولي، حيث أصبحت القوة الاقتصادية، وقوى المعرفة والتطور التكنولوجي، إلى جانب القوة العسكرية من العوامل المؤثرة في التفاعلات الدولية . كانت الصين من القوى الدولية التي نجحت في تحقيق معدلات نمو عالية خلال العقود الثلاث الماضية؛ مما مكنها من تبوء مكانة اقتصادية ومعرفية وتكنولوجية عالية، حتى صارت أدبيات السياسة الدولية تصف الصين بأنها عملاق اقتصادي يسعى لتبوء مكانة سياسية على المسرح الدولي، وبعد أن تم الاعتراف بالصين كقوة ناهضة، تغيرت مصالحها الإستراتيجية، وتغيرت معها علاقاتها مع القوى الكبرى، وترتب على ذلك تغيير في سياساتها وسلوكها الخارجي تجاه النظام الدولي ككل والشرق الأوسط خاصةً(زهاو، 2013)

تحتاج الصين دائماً إلى تزودها بالطاقة للحفاظ على نسب نموها المرتفعة، إضافة إلى تطور صناعاتها، والتي تشكل الركن الأساس من دعائم ميزانيتها التجارية، حيث تشكل الطاقة العنصر الأساس من عناصر التقدم الاقتصادي في الدولة، وقد نشطت بكين في سبيل تحقيق أمنها من ناحية موارد الطاقة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وكان جزء كبير من هذا النشاط متجذراً في ميل الصين لرؤية أمن الطاقة من وجهات نظر جغرافية سياسية وإستراتيجية واقتصادية، يضاف إلى ذلك أن الصين تحتاج دوماً إلى فتح أسواق جديدة تتمكن من خلالها من تسويق منتجاتها، وهي سوف تجد في دول الشرق الأوسط مجالاً مهماً لتصدير سلعها؛ نظراً لطلب هذه الأسواق المتزايد على السلع الصينية، ولوجود كثافة سكانية كبيرة في دول هذه المنطقة، فضلاً عن الميزات التنافسية العالية التي تتمتع بها السلع الصينية(سيف الدين، 2015).

وفي حقيقة الأمر، تنتهج الصين سياسة خارجية سلمية ومستقلة في علاقاتها الدولية وتحديداً في الشرق الأوسط، والهدف الأساس لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها . يكتسب الحديث عن التعاون الصيني – الشرق أوسطي أهمية خاصة في ظل حالة التوتر الإقليمي،و نظراً لما شهدته الفترة الأخيرة من صراعات في منطقة الشرق الأوسط، والتي ألقت بظلالها على السياسة الخارجية الصينية منذ اندلاع الثورات العربية في 2011م، وفي المقابل اتخذت القيادة الصينية مواقفاً عدة تتوافق مع مصالحها، منها ما قام على تحفظها في مجلس الأمن، ومنها ما تطلب استخدام حق الفيتو (حسين، 2012).

بعبارة أخرى، باتت السياسة الخارجية الصينية على أعتاب مرحلة جديدة من التحول الجيوسياسي والإستراتيجي في سياستها، ووضع قواعد وخطط جديدة في تعاملها مع القوى الكبرى، وإبراز حضورها وتأثير موقفها على المسرح الدولي والإقليمي، لاسيما في الشرق الأوسط والمتمثل بأهم الدول وقضاياها العالقة، والتي كان للصين موقف منها، كثورات الربيع العربي، وموقف الصين من الملف النووي الإيراني، وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي؛ وذلك لنتمكن من إظهار حقيقة توجهات السياسة الصينية تجاه الشرق الأوسط، وكما يلي:

1.5 المواقف الصينية من ثورات الربيع العربي

لابد لنا في البداية أن نتطرق إلى تعريف ثورات الربيع العربي وتوضيحها، حيث كانت في البداية حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في معظم الدول العربية خلال أواخر عام 2010م، وبداية عام 2011م، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أهم أسباب هذه الاحتجاجات العربية، انتشار الفساد والركود الاقتصادي، وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي والأمني، وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية(جريدة النهار، 2007).

نجحت الثورات العربية بالإطاحة بأربعة أنظمة حتى الآن، فبعد الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17 فبراير الليبية التي أدت إلى مقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، وكذلك الثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي أيضاً، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا . تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي ظهر لأول مرة في تونس وأصبح شهيراً بعد ذلك في كل الدول العربية وهو " الشعب يريد إسقاط النظام"، فالثورة التونسية جاءت احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 يناير 2011 م، عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد إلى مدينة جدة في السعودية طالباً اللجوء السياسي، وتسلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، ثم أتى بعد ذلك الباجي قائد السبسي إلى السُلطة. وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 يناير المصرية، والتي تلاها بأيام الثورة اليمنية التي أسقطت نظام علي عبد الله صالح فيما بعد . وفي 11 فبراير من العام نفسه أعلن الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سجن وحوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة . وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط نظامين بدأت الاحتجاجات السلميِّة في الوطن العربي والمُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية، بل وأحياناً بإسقاط الأنظمة في أنحاء

الوطن العربي الأخرى، فبلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعُمان وفلسطين (مطالبة بإنهاء الانقسام بالإضافة إلى الانتفاضة الثالثة) والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا(www.aljazeera.net).

وفي 17 فبراير اندلعت الثورة الليبية، والتي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في أواخر شهر أغسطس عام 2011م، قبل مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر خلال معركة سرت، وبعدها تسلّم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي، وقد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص؛ وبذلك فإنها أكثر الثورات دموية . وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريباً، اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس، وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور، كما أنها أوقعت الكثير من آلاف القتلى والجرحى وملايين من المهجرين السوريين على دول عربية وغربية، ودفعت المجتمع الدولي إلى مُطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة، ولكن لا فائدة حتى الآن بحل الأزمة السورية، بل أصبحت أكثر الثورات العربية دموية من بعد ليبيا، وفي أواخر شهر فبراير عام 2012م، أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة، التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها قبل بضعة شهور عقبَ الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل (وثائق ويكبيديا، 2015).

أما الصين وبالرغم من أنها نظام شمولي فهي تنتهج سياسة التحفظ، وعدم التدخل العسكري كوسيلة لحل النزاعات الدولية، وتاريخ العلاقة الصينية مع القضايا العربية على مدار عقود طويلة يعكس سجلاً إيجابياً؛ فبكين وقفت إلى جانب الحقوق العربية، وكان يُنظر إليها على الدوام نظرة تقدير واحترام عميقين على مستويات رسمية، وشعبية . فلم يسبق أن هوجمت الصين أو انتقدت أو حُرقت أعلامها في الشوارع والمظاهرات العربية، كما رأينا في الثورة الليبية والثورة السورية . إن السياسة الصينية الحالية المُتحالفة مع النظام السوري، رغم كل القمع اليومي الذي يقترفه النظام السوري ضد شعبه، قد تهدد بإنهاء التاريخ

الطويل والسجل الإيجابي الذي بنته السياسة الصينية في المنطقة، والتي قامت في معظمها على مبدأ تأييد القضايا العادلة للشعوب، (الحروب، 2012).

سعت بكين بعد أن فوجئت بثورات الربيع العربي، وما آلت إليه المنطقة من تغيرات وتطورات على صعيد الأنظمة السياسية، فضلاً عن استمرار تدهور الأزمة السياسية في عدد من الدول العربية، إلى الحفاظ على مصالحها وأهدافها البراغماتية، سواء كانت في المنطقة العربية أم في منطقة الشرق الأوسط عموماً. وقد تباينت مواقف الصين من التغيير الذي حدث، ولا يزال مستمرا في عدد من الدول العربية، واتخذت مستويات عدة، على الرغم من أنها كانت في بادئ الأمر من الدول التي اتخذت موقف الصمت المبدئي حيال الأحداث العربية، كما رفضت الاعتراف بهذه الأحداث كثورات، ورفضت التدخل بأشكاله كافة، ولا سيما التدخل العسكري، باعتبار أن ما يحدث في المنطقة العربية، يعد من الشؤون الداخلية للدول العربية (الحروب، 2012).

بناءً على ما تقدم، سنقوم بذكر أبرز مواقف السياسة الخارجية الصينية من الثورات العربية على النحو التالي:

أولاً : تونس

اتخذت الصين من الثورة التونسية وما يجري فيها موقفا حياديا وغير منحاز، فأثناء اندلاع الاحتجاجات في تونس، أعلنت الصين أن ما يحدث فيها هو شأن داخلي ولا يجوز التدخل فيه، وبعد نجاح الشعب التونسي في إسقاط النظام أعربت الصين عن تأييدها لخيار الشعب التونسي(أبو طالب، 2014).

إن اللافت للنظر في الموقف الصيني تجاه الثورة التونسية، أنها اعتصمت بالصمت والحذر أثناء الثورة، ولكنها بعد انتهاء الثورة التونسية، وإسقاط نظام زين العابدين بن علي، أشادت بشجاعة الشعب التونسي وكرامته، ودعت إلى إجراء انتخابات نزيهة وحرة قائلة : "إن الصين تقف إلى جانب المجتمع الدولي للشهادة على هذا النضال الشجاع، من أجل الحصول على الحقوق العالمية التي يجب أن نحافظ عليها". كما حاولت الصين أن تحسن صورتها لدى الشعب التونسي وتحديداً المعارضة؛ فقد منحت هبة مالية لتونس بقيمة 40 مليون يوان،

أي(6 ملايين دولار تقريباً) على شكل استثمارات في مشاريع تنموية، بالإضافة إلى خطوات تؤكد العديد من المشاريع المستقبلية (العطوي،2011).

ثانياً : مصر

استطاعت الثورة المصرية ثورة 25 يناير 2011م- وهي مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي والديني-الإطاحة بنظام محمد حسني مبارك حيث أجبرته على التنحي، وجاءت هذه التحركات احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وكذلك على ما عدّ فسادا في ظل حكم الرئيس مبارك . وأفرزت الانتخابات المصرية فيما بعد نجاح حزب الإخوان المسلمين بأغلب الأصوات، وإفراز رئيس مدني لمصر وهو محمد مرسي (بلقيز، 2012).

بعد ذلك جاءت ثورة 30 يونيو 2013م، في مصر في محافظات عدة، نظمتها أحزاب وحركات معارضة ضد الرئيس محمد مرسي، وحزب الأخوان المسلمين الذي ينتمي إليه، وذلك بعد سنة من تسلمه الحكم في مصر، وهو أول رئيس مصري مدني في العصر الحديث. أعلن بعد ذلك وزير الدفاع الفريق أول، عبد الفتاح السيسي وقتها إنهاء حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور الذي رقى السيسي إلى رتبة المشير بعد ثمانية أشهر من ذلك، وهو ما يسميه بعضهم انقلابا عسكريا على السلطة الشرعية، وفيما بعد ترشح عبد الفتاح السيسي إلى رئاسة الجمهورية، وأصبح رئيس جمهورية مصر العربية الحالي(الحمراوي، 2013).

أما بالنسبة للموقف الصيني تجاه الثورتين المصريتين فلم يختلف كثيراً عن موقفها في تونس، وهو التزامها بالحياد وعدم التدخل في الشؤون المصرية، وتأييدها لخيار الشعب مهما كان . إلا أنّ الثورة المصرية قد انعكست نوعاً ما على الشأن الداخلي الصيني، ففي يناير عام 2011، نقلت وكالة الأنباء (شينخوا) أن الحكومة الصينية قررت إرسال طائرة لإعادة السياح الصينيين العالقين في مصر بسبب الثورة المصرية، كما أعلنت شركة طيران الصين أن طائراتها ستغادر إلى العاصمة المصرية القاهرة، لإعادة المسافرين الصينيين المحاصرين

هناك، ونقلت (شينخوا) عن مصدر في وزارة الخارجية الصينية قوله: "الحكومة الصينية تولي أهمية كبرى لأمن الرعايا الصينيين في مصر، وتتمنى من الحكومة المصرية وشعبها إعادة ضبط النفس"، والتعامل السلمي مع المتظاهرين، لأن هذه هي سياسة الصين تجاه الأزمات الدولية. وتخشى بكين- أيضاً في الموقف الصيني تجاه أزمة مصر –من تحول الإضرابات التي تشهدها البلاد إلى اندلاع (ثورة الياسمين) في الصين أيضاً، ويرى بعضهم أن مطالب المتظاهرين في الصين هي مطالب عقلانية؛ لأنهم يُعبرون عن الطلب المفضل لديهم وهي التعديلات السياسية(الظاهر،2011).

إذاً فالصين تخشى داخلياً من المعارضة المصرية؛ لأنها المُلهم للمعارضة الصينية في هذا الوقت، فعلى سبيل المثال نذكر حادثة إطلاق سراح أهم المعارضين الصينيين، وهو السيد وى شويشان الذي ظهر في احتفالية لنشطاء في مدينة هانجتشو،عاصمة إقليم تشيانج شرق الصين، حيث صرح شويشان بأن عشرات من أعضاء الحزب الديمقراطي الصيني المحظور في إقليم تشيانج رتبوا لعقد اجتماع شهري كما في بداية الثورة المصرية، والتي قد ألهمتهم بما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان في الصين، علماً أنّ الشرطة السرية في الصين طالبت هؤلاء المعارضين بالكف عن وصف الحزب الشيوعي في الصين بالديكتاتورية، كما فرضت الحكومة الصينية الرقابة على مواقع البحث في المدونات الإلكترونية . ومن هنا ننظر إلى ردة الفعل الصينية تجاه مصر وثوراتها وهي بعدم التدخل بشؤونها؛ وذلك لأسباب معينة قد يكون منها أن الصين دائماً تنتظر مخرجات الأزمة في الأزمات الدولية، وبعد ذلك تتخذ موقفها، بالإضافة إلى أنها دولة صناعية تبحث عن علاقات أوسع مع الدول؛ من أجل استكمال ما خططت له في سياستها من نهج براغماتي، ومن هذه الأسباب كلها أو بعضها، نستطيع القول: لماذا كانت الصين محايدة بردة فعلها تجاه أغلب الثورات العربية(الظاهر،2011)؟

ثالثاً: ليبيا

مع اندلاع احتجاجات ليبيا في فبراير عام 2011م، وصلت ثورة ليبيا إلى مجلس الأمن الدولي، حيث توافقت الصين مع القوى الغربية في إصدار قرارات دولية ضد نظام الرئيس الليبي مُعمر القذافي آنذاك، كما قامت الصين بالتصويت على القرار (1970) الخاص بفرض عقوبات على النظام الحاكم في ليبيا، والامتناع عن التصويت على القرار (1973) في مارس 2011م، والخاص بفرض حصار جوي على نظام القذافي، إذ لم تقف بكين ضد تمريره؛ مما سهل تبني القرار من مجلس الأمن، والذي أدى فيما بعد إلى تدخل حلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في أكتوبر من عام 2011م، على الرغم من أن وزارة الخارجية الصينية أشارت إلى أن الغرب قد فسر القرار (1973) بشكل خاطئ وأساء استخدامه تماماً(أبو عائشة، 2013).

تختلف ليبيا عن مصر وتونس في أنها تحوي حقولاً نفطية غنية وقريبة من أوروبا؛ فالنفط الليبي يسير في مسارات آمنة في البحر المتوسط، كما أن المحيط الإقليمي لها لا يشهد توترات بعكس نفط الخليج العربي؛ لذا كان الغرب واضحاً منذ بداية الثورة الليبية في التدخل عسكرياً ودعم الثوار بالسلاح والعتاد، ولم يتردد حتى في ظل وجود إسلاميين يسيطرون على الثورة الليبية، فكان خيار الإطاحة بمعمر القذافي هو الخيار الأول بالنسبة للغرب، ولا يبدو أن الغرب لديه خيار آخر، كما أن النظام الليبي هو الآخر يبدو أنه ليس أمامه خيار سوى ربط مستقبله بالغرب؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد غير متنوع ويعتمد بصورة كاملة على النفط، ولا تتحمل الدولة الليبية الناشئة رفاهية اختيار الدولة التي ستصدر إليها نفطها، لذلك فإن صفقة وحيدة يمكن عقدها مع الغرب، وهي: النفط الليبي مقابل الدعم الغربي لأي حكومة كانت ستخرج من رحم الثورة الليبية(روسيا اليوم، 2012).

صمت المسؤولين الصينيون عن التعليق والتدخل في الثورات العربية السابقة، ولم يمنعهم ذلك من اتخاذ موقف حيال الثورة الليبية . وقد عملت الصين على عدم استخدام حق النقض في مجلس الأمن أثناء التصويت على القرار (1973)، و

فضلت الانضمام إلى روسيا وألمانيا والهند والبرازيل في الامتناع عن التصويت كموقف حاولت من خلاله أن تضمن استمرار العلاقة مع النظام الليبي، في ظل إشارات قوية إلى إمكان صمود هذا النِظام لفترة طويلة، ولا سيما أن العقيد معمر القذافي فتح أمام الشركات الصينية أبواب الهضبة الأفريقية للاستثمار في قطاعات عديدة. وحاولت الصين تبرير هذه الخطوة الوسطية بأنها تأخذ بعين الاعتبار الإنصات جيداً لآراء الدول العربية والأفريقية عند اتخاذ أي قرار أو إجراءات بشأن ليبيا، حيث أوضحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، جيانغ يوي، مع الإصرار على تحفظها الشديد من التحرك العسكري في الجماهيرية الليبية، أن القرار الصيني جاء ليصب في مصلحة المجتمع الدولي وحقوق الإنسان، ولم يمنعها من التصويت لمصلحة القرار (1970) الذي أصدره مجلس الأمن الدولي يوم 26 شباط 2011م، والمتضمن بحظر تصدير الأسلحة ل ليبيا، وفرض عقوبات أخرى تستهدف العقيد القذافي وأفراد أسرته والمقربين منه (السنوطي، 2013).

أما الصحف الصينية التي تعكس دائماً الموقف الرسمي، فقد انتقدت بشدة الغارات التي يشنها حلف شمالي الأطلسي على ليبيا، متهمة أيضاً الدول التي تدعم الضربات بانتهاك الأحكام الدولية وبإحداث اضطرابات جديدة في الشرق الأوسط . كما أدانت صحيفة الشعب الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني الهجمات الجوية الغربية على قوات القذافي، ولم تصمت الصين إزاء خطوة بريطانيا وبعض الدول الغربية بإرسال مستشارين عسكريّين إلى بنغازي، حيث معقل المعارضة الليبية، معبرة على لسان متحدثها باسم وزارة الخارجية، هونغ لي، أنها لا توافق على أي تصرف يتخطى تفويض مجلس الأمن الدولي، الذي يتحمل المسؤولية الأولى في حماية السلام والأمن في العالم، مشدداً على أن الأطراف ذات الصلة، عليها الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن الدولي، (الظاهر، 2012).

اعترفت الصين فيما بعد بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كسلطة حاكمة وممثل عن الشعب الليبي، كما رحب الليبيون بالموقف الصيني من هذا الاعتراف، وأعرب العديد من الليبيين عن أملهم في أن يتوج هذا الاعتراف بتوسيع العلاقات

الاقتصادية والتجارية والسياسية بين الشعبين الليبي والصيني .وقد قال المحلل السياسي الليبي صالح محمد: "إننا نعرف أن سياسية الصين الخارجية مبنية على التريث دائماً، وفي الغالب ما تمسك الصين العصا من المنتصف ؛فهي لا تندفع في اتخاذ مواقف وقرارات مهمة تجاه القضايا الحساسة التي تمر بها الدول، كما أوضح بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي أن الصين كانت لا تريد التفريط في مصالحها في ليبيا بسرعة، خاصة وأنها كانت ترتبط مع نظام القذافي بعدة اتفاقيات ومصالح مشتركة . وأشار المجلس إلى أن تأخر سقوط العاصمة الليبية طرابلس أربك الساسة الصينيين وجعلهم يتمهلون في اتخاذ القرار بشأن ليبيا، كما أعرب المجلس عن أمله عقب هذا الاعتراف المهم، بأن تشهد العلاقات الصينية الليبية تطورا كبيراً خاصة، وأن الصين وشركاتها تعد شريكاً مهماً في تنفيذ العديد من المشاريع العملاقة في ليبيا(أبو عائشة، 2013).

رابعاً : اليمن

ثورة الشباب اليمنية أو ثورة 11 فبراير، هي سلسلة من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في اليمن في 27 يناير 2011م، منادية بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح . وبدأت الاحتجاجات من جامعة صنعاء بمظاهرات طلابية وأخرى لنشطاء حقوقيين نادت برحيل صالح، رافقها اعتقال عدد من الناشطين والمتظاهرين في 23 يناير 2011م، وبعد ذلك أعلن صالح أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة ولن يورث الحكم لابنه . وفي بدايات مارس من العام نفسه، بدأ الأمن المركزي باستعمال العنف ضد المتظاهرين، تحديداً في يوم سُمي بجمعة الكرامة الموافق 18 مارس، حيث قتل أكثر من 52 شخصا برصاص القناصة التابع للأمن المركزي . وعلى الرغم من أن اليمن من أكثر البلدان العربية تسلحاً، فقد حاول الثوار المحافظة على سلمية ثورتهم قدر المستطاع، ولم يشكل الطلبة والشباب الذين كانوا لب الاحتجاجات أي ميليشيات مسلحة للتصدي لقوات الأمن المركزي . وفيما بعد انضم قادة عسكريون للثورة اليمنية وعلى رأسهم علي محسن الأحمر، حيث خاضت الفرقة الأولى مدرع، اشتباكات متقطعة مع الحرس الجمهوري، إلى أن وُقعت على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011م، لحل

الأزمة السياسية في اليمن، والتي عُطل بموجبها الدستور، وعُدت المبادرة مرجعية دستورية لإدارة البلاد، ومُنح الرئيس صالح حصانة من الملاحقة القانونية . وبموجب هذه المبادرة أيضاً تسلم نائب الرئيس صالح عبد ربه منصور هادي الرئاسة في 21 فبراير 2012م (إبراهيم، 2013).

أعربت الصين من جهة أُخرى عن موقفها تجاه الثورة اليمنية، عبر تعبيرها عن قلقها وتخوفها من تزايد الصراع في الثورة اليمنية، داعية الأطراف المعنية إلى تغليب المصلحة الوطنية اليمنية، واتخاذ إجراءات ملموسة لوقف إطلاق النار، وتجنب سقوط مزيد من الضحايا، كما أكد الرئيس الصيني شي جي بينغ أن الجانب الصيني يحترم حق الشعب اليمني في اختيار الطريق التنموي للبلاد، ويدعم عملية الانتقال السياسي وإعادة البناء الاقتصادي في اليمن، كما تدعو بكين دائماً إلى حل القضية اليمنية بالطرق السلمية، وتدعم تحقيق الوفاق الوطني واستقرار البلاد وتطورها وازدهارها عن طريق العملية الانتقالية السياسية، وتأمل أن تنفذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بشكل كامل وفعال، كما أعربت عن احترامها لسيادة اليمن واستقلاله وحق الشعب اليمني في اختيار الطريق الصحيح، كما أن الصين أكدت في أكثر من محفل بأنها مستعدة لتعزيز التواصل مع اليمن حكومياً وتشريعياً وحزبياً لتبادل الخبرات والتجارب في الحكم وإدارة البلاد، كما أوضحت أن الجانب الصيني مستعد لتركيز الجهود على التعاون في مجالات الكهرباء والطاقة والاتصالات والمواصلات والبنية التحتية وغيرها(فهمي، 2015).

تزايدت فيما بعد حدة التنافس والصراع في اليمن، بل زادت سوءاً من بعد تدخل أطراف إقليمية في الشأن اليمني، تحديداً كتدخل إيران ودعمها لأنصار الله (الحوثيين)، لخلق حالة فوضى في اليمن وتعطيل الحياة السياسية، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بالسيطرة على صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، وبمساعدة من قوات الحرس الجمهوري والقوات الخاصة اليمنية المرتبطة بعلي عبد الله صالح . بعد ذلك جاءت ردة فعل المملكة العربية السعودية عبر عملية عسكرية سعودية سُميت (بعاصفة الحزم)، وبمشاركة تحالف دولي مكون من عشر دول (الأردن والسودان

والمغرب ومصر وباكستان، إلى جانب جميع الدول الخليجية باستثناء سلطنة عُمان) ضد الحوثيين والقوات الموالية لهم . بدأت القوات الجوية السعودية في 26 مارس 2015م، بقصف جوي كثيف على المواقع التابعة لمسلحي جماعة أنصار الله والقوات التابعة لصالح في اليمن .و قامت عاصفة الحزم بالسيطرة على أجواء اليمن وتدمير الدفاعات الجوية ونظم الاتصالات العسكرية خلال الساعة الأولى من العملية. كما أعلنت السعودية أن الأجواء اليمنية منطقة محظورة، وحذرت من الاقتراب من الموانئ اليمنية. وكانت السعودية -على لسان وزير دفاعها- قد حذرت قبل شن عمليات عاصفة الحزم من عواقب التحرك نحو عدن، حيث جاءت العمليات بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لإيقاف الحوثيين الذين بدأوا هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية . وفي 21 أبريل 2015م أعلنت قيادة العملية عن توقف عملية عاصفة الحزم، وبدأت عملية (إعادة الأمل)، وذلك بعد أن أعلنت وزارة الدفاع السعودية إزالة جميع التهديدات التي تشكل تهديداً لأمن السعودية والدول المجاورة، وبعد أن تم تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ البالستية والقوة الجوية التي كانت بحوزة ميليشيات الحوثيين والقوات الموالية لصالح(إبراهيم، 2013).

أما بالنسبة للموقف الصيني الرسمي بعد تصاعد الأزمة في اليمن، فقد كان يقوم على كثير من الحذر والانتقائية للموازنة بين أطراف الصراع المحليين والإقليميين؛ بهدف الحفاظ على مصالح الصين الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتطلب حلاً سلمياً للأزمة، وقد صوتت الصين في هذا الإطار لصالح قرار الأمم المتحدة رقم (2216)، والذي يحظر مبيعات الأسلحة للمقاتلين الحوثيين المدعومين من إيران، كما دعت بالوقت نفسه إلى وقف الضربات الجوية التي تقودها السعودية، وهي تلتقي بذلك مع الموقف الباكستاني الذي أحجم عن التدخل العسكري لصالح السعودية في اليمن لكنه وقف معها سياسياً؛ لأن بكين ترى كما ترى أميركا وروسيا، أنه لا ينبغي للصراع في اليمن بأي حال أن يعوق عملية التفاوض الجارية حول برنامج إيران النووي، وأن الأولوية هي للتأكد من سلميته والحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية في المنطقة (BBC,2015).

كما تتخوف الصين من احتمال تعثر طرق إمداد النفط الخام في المنطقة، ليس بسبب إمكانية انقطاع واردات النفط من اليمن، وإنما بسبب المخاطر التي قد تنجم عن سيطرة الحوثيين على ميناء عدن وإعاقتهم لممرات النقل البحري في خليج عدن. لذا تحرص الصين على علاقات جيدة مع كل الأطراف في هذه المنطقة. كما ترى الصين أن "حماية استثماراتها الاقتصادية وسلامة عامليها في اليمن" يمثل أكثر مصالحها عرضة للتهديد نتيجة الحرب الأهلية في البلاد، وحسب إحصاءات نشرتها وزارة الخارجية الصينية، فإن الصين لديها 14 مشروعا في اليمن يعمل فيها نحو 460 عاملا، وتتركز في مجالات استخراج النفط، والاتصالات، والإنشاءات، والطرق والجسور، ومزارع الأسماك، هذا ويعد حجم الاستثمار الصيني في اليمن صغيرا إلى حد ما، لكن كانت بكين بصدد تقويته وتوسيع استثماراتها الاقتصادية هناك، ولكن بسبب تفاقم الأزمة في اليمن؛ أجلت رعاياها وأغلقت سفارتها بشكل مؤقت منذ السادس منذ إبريل 2015م (فهمي، 2015).

خامساً : سوريا

بدأت الثورة السورية -كسابقتها من الثورات العربية- كحلقة من حلقات الربيع العربي التي بدأت في تونس، ثم مصر، وليبيا، واليمن، وأتت الثورة السورية في بداية عام 2011م، كاحتجاجات سلمية، كما تغير الشعار الأولي للاحتجاجات الذي تمثل في المطالبة بالإصلاح والتغيير، إلى المناداة بإسقاط النظام، وبدت السلطات السورية عاجزة عن إسكات صوت الاحتجاجات سواء عبر المعالجة الأمنية أم من خلال حزمة الإصلاحات التي أطلقتها القيادة السورية، حيث رفعت حالة الطوارئ في البلاد، وألغت محكمة أمن الدولة، وأعادت الجنسية لعدد من الأكراد السوريين، فضلا عن صدور قوانين في مجالات الأحزاب والإعلام والإدارة المحلية والانتخابات، وتوج هذا المسار الإصلاحي بإقرار دستور جديد للبلاد وسط وعود الحكومة السورية بأنها ماضية في طريق الإصلاح. وفي موازاة هذا الجهد الإصلاحي الرسمي أخذت المعارضة السورية بدورها تنظم صفوفها وتنشط في سبيل حشد الدعم الدولي للثورة السورية، وجاءت

أولى التعبيرات القوية للمعارضة من مدينة اسطنبول؛ حيث أعلنت مجموعة من شخصيات المعارضة الليبرالية والعلمانية والإسلامية، عن تأسيس المجلس الوطني السوري، كما أطلقت معارضة الداخل هيئة التنسيق الوطنية، وبالتزامن مع هذا النشاط السياسي للمعارضة برزت محاولات لتأسيس نواة جيش معارض في مواجهة الجيش النظامي السوري المستبد، الذي راح يشارك بعمليات القمع ضد الاحتجاجات، وهو ما أدى إلى حدوث انشقاقات متوالية بدأت بالمقدم حسين هرموش الذي أسس كتيبة الضباط الأحرار، إلا أنه اعتقل بعد أيام قليلة ليظهر اسم العقيد رياض الأسعد، الذي أعلن إنشاء الجيش السوري الحر الذي يضم جنودا وضباطا منشقين عن الجيش النظامي، وهو يعد الآن بمنزلة الذراع العسكري للمعارضة السورية، وثمة دعوات صدرت من السعودية وقطر وبعض الدول العربية و الغربية تطالب بتسليحه، (الشوقي، 2013).

تكمن فلسفة جوهرة الثورة السورية في "تحرير الشعب من الاستعباد الداخلي بعدما حررته الثورة السابقة من الاستعمار الخارجي؛ ومن ثم مساواة الأفراد في ما بينهم بحيث يكون لهم جميعاً الحقوق الواجبات نفسها" (الحسيني، 2015).

تحولت الثورة في سوريا إلى أشد الثورات العربية دموية، ناتجة عن صراع مسلح بين النظام والمعارضة، ألقى بظلاله على منظومة الأمن والاستقرار في المنطقة، لاسيما مع دعوات المطالبة بالتدخل العسكري الدولي، على غرار الحالة الليبية التي سقط فيها نظام القذافي. إن ثمة معطيات في الحالة السورية تفرض سيناريوهات وخيارات للتدخل العسكري تختلف عن الحالة الليبية، فبرغم وجود تشابه بين النظامين السوري والليبي، وأسلوبهما في إدارة البلاد، فإن الخطوط الفاصلة في المجتمع السوري لا تتطابق مع التقسيم الجغرافي للبلاد؛ حيث لا توجد في سوريا منطقة مثل بنغازي الليبية، ليتمكن المعارضون من فرض سيطرتهم عليها واستخدامها كمعقل في حربهم مع النظام، كما حدث في الحالة الليبية، فضلا على أن الانشقاقات التي حصلت في الجيش السوري تقتصر في معظم الأحيان على عسكريين منخفضي الرتب من الطائفة السنية، ولم تمتد إلى الطائفة العلوية شديدة الولاء للرئيس الأسد وأسرته، بعكس الانشقاقات الهائلة التي حصلت في

الجيش الليبي التي وصلت للرتب العسكرية الكبرى، إضافة إلى أن الانشقاقات الليبية شملت وحدات عسكرية كاملة بعتادها من الأسلحة الثقيلة؛ مما أعطى للمعارضة الليبية قوة ملموسة في مواجهتها مع نظام القذافي (Hokayem, 2012).

يضاف لما سبق عدم وجود منابع نفط في سوريا كتلك المتوافرة في ليبيا، وهو الأمر الذي لم يشجع العديد من الدول الأوروبية على المشاركة في التدخل العسكري في سوريا، ناهيك عن كفاءة القدرات العسكرية لسوريا، خاصة قواتها الجوية، مما سيجر القوات الدولية إلى حرب مكلفة ماليا وإنسانيا، تعجز الدول الأوروبية والولايات المتحدة عن تكبدها، علما أن المجتمع الدولي على رأسهم أمريكا، تعهد على ألا يصمت إزاء برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، وتوعد بالرد العسكري الأمريكي على النظام السوري، الذي يشمل آلاف القذائف المدفعية الأنبوبية والصاروخية الممتلئة بمواد مسببة للبثور شبيهة بغاز الخردل، إلى جانب آلاف القنابل المليئة بغاز الأعصاب "السارين" وربما غاز "في إكس"، الذي استخدم بعضها ضد المعارضة السورية، فضلاً عن رؤوس حربية من ذات النوع الثنائي والعنقودي المليئة بغاز الأعصاب، علما أن سوريا تستمد قوتها العسكرية والدولية من روسيا(انجي، 2015).

أما بالنسبة للموقف الصيني من الثورة السورية، فقد اتسم الموقف الصيني بالاختلاف عن موقف الولايات المتحدة تجاهها، وهو تباين في المواقف وليس جديداً بينهما . فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع التوجهات الأمريكية خلال الحقبة الأخيرة، في ظل سياسة خارجية صينية براغماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح، إلا أن الجديد في موقف الصين تجاه الثورة السورية هو أنه تعدى حدود الاختلاف الموقفي المعهود مع سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، بل بلغ حد التصادم والمواجهة السياسية في سابقة تعد الأولى من نوعها في هذه المنطقة . ويسهم تدخل الصين في واقع توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط إلى جانب كل من روسيا وإيران في مواجهة الولايات المتحدة والدول الغربية، في إحداث تطور جديد على تلك المعادلة، خصوصاً في

ظل تصاعد أزمات المنطقة إلى حدٍ بلغ نزاعات مسلحة تعكس واقع تلك التوازنات(حتي، 2015).

كما استعملت الصين حق الفيتو أربع مرات لإحباط قرارات صادرة عن مجلس الأمن، منها اثنان دعت فيهما إلى تنحي الرئيس السوري بشار الأسد، والثالث طالبت فيه بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على النظام السوري، والذي ينص على فرض عقوبات على النظام السوي، والرابع السعي إلى إحالة الملف السوري إلى محكمة الجنايات الدولية ؛ فعارضت الصين أي تدخّل عسكري في سورية، حتى وإن جاء ذلك لمحاربة التنظيمات الإرهابية فيها . إن اللافت في الأمر أن الصين تعد الدولة التي لم تستخدم حق الفيتو إلا نادراً من بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، إلا أنها استخدمت حقها في نقض الفيتو في أكثر من مرة بشأن الأزمة السورية . عِلماً أنها لم تلجأ إلى استخدامه لتقويض إصدار قرارات مشابهة توجهت ضد النظام الليبي في عهد الرئيس السابق (معمر القذافي) خلال فترة الثورة الليبية، رغم اعتراضها على صدورهما. وعلى ذلك يعد الموقف الصيني المتقدم من الأزمة السورية صياغة جديدة لدورها في منطقة الشرق الأوسط(باكير، 2014).

وحقيقة الأمر تخشى الصين من وصول صدى الثورات العربية إلى أراضيها، وكذلك من سيطرة الأحزاب الدينية في دول الشرق الأوسط، خوفاً من أن يشكل ذلك تصعيداً لحراك عدد من الحركات الانفصالية في الصين، وعلى رأسها حركات المسلمين . إضافة إلى ذلك يحارب بعض أفراد من الأقليات الصينية المسلحة الموجودة في الصين إلى جانب المعارضة في سورية وتنظيم الدولة الإسلامية، ومنهم متشددون صينيون من قومية الأيغور، والذين تلقوا تدريباً عسكرياً على يدّ مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام، لتنفيذ أعمال إرهابية في الداخل الصيني، كما تعتقد الصين أن استقبال الولايات المتحدة لِ زعيم الأقلية البوذية "الدلاي لاما" عام 2011م، يعد بمنزلة تشجيع للجماعات الانفصالية، بما لا ينفصل عن توجّهها للمصالحة مع الإسلام السياسي، وشكلاً من أشكال التدخل في سياستها الداخلية . وترى الصين أن انتقادات الولايات المتحدة لها بزيادة إنفاقها

العسكري، ومطالبتها برفع أسعار عملتها وبإصلاحات داخلية، واتهامها بانتهاك حقوق الأقليات وحقوق الإنسان والحريات العامة، هو تدخل في شؤونها الداخلية(انجي، 2015).

كما ترى الصين أيضاً أن محاولات الولايات المتحدة لزعزعة استقرار المنطقة العربية يأتي لسدّ الطريق أمام إمدادات النفط التي تصل إليها، وخصوصاً أن ذلك جاء بعد تراجع اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط وسعيها للخروج منها، بعد اكتشاف كميات هائلة من النفط في كندا والبرازيل وتطوير العديد من التقنيات لاستخدام الطاقة البديلة والطاقة الكامنة في باطن الأرض كبديل مستقبلي للنفط . في حين تعتقد الصين أنَ التعاون الاقتصادي يحتاج إلى توافر الأمن والسلم في العالم؛ الأمر الذي يفسر مساعيها للتهدئة وحلّ المشكلات الدوليّة بطرق دبلوماسية من خلال إستراتيجية تقوم على أساس علاقة صفرية مع مشكلات العالم الخارجي . سعت الصين إلى المحافظة على علاقتها التجارية مع الحكومات الجديدة في الدول التي اجتاحتها الثورات الشعبية. وتخشى الصين من أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى صعود نظام جديد يكون أقرب إلى الغرب، فتفقد الصين حليفاً مهماً لها في منطقة الشرق الأوسط، كما أن أي تدخل غربي في سورية من شأنه أن يمتد ليصل إلى العراق الذي يشكّل مورداً نفطياً مهماً للصين(الحسيني، 2015).

1.1.5 أسباب تباين المواقف الصينية من الثورات العربية

وجدنا من خلال استعراضنا لأهم المواقف الصينية من ثورات الربيع العربي، تباينا في مواقف الصين من كل دولة، حيث يرجع هذا لأسباب عدة، من أبرزها:

1. إن الصين لديها مصالح اقتصادية وإستراتيجية كبيرة الأهمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً، والمنطقة العربية خصوصاً، وهذه الأهمية هي التي شكلت السلوك الخاص بالسياسة الخارجية الصينية تجاه الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية(النداوي، 2015).

2. عملت السياسة الخارجية الصينية في الأيام الأولى من الثورات على الوقوف موقف الحياد من بعض دول الربيع العربي، لا سيما في (تونس ومصر)، كون أن التغيير في البنية السياسية للنظم العربية قد يؤثر في مصالحها، وكونها على علاقة إيجابية مع أغلب الدول العربية، بغض النظر عن مدى ديمقراطية مؤسساتها. كما فسر الموقف الصامت في بدايته، بخشية انتقال عدوى أحداث الربيع العربي إلى الصين بسبب سياسة الحزب الواحد، وانعدام الديمقراطية في الصين، وهو التفسير الذي تعزز في الإجراءات التي قامت بها الحكومة الصينية على مستوى حظر مواد على الإنترنت، مثل عبارة زهرة الياسمين، وهو رمز الثورة التونسية والمصرية(المشاقبه، 2015).
3. تدرك القيادة الصينية أن المنطقة العربية تدخل في نطاق المصالح الحيوية الأمريكية، الأمر الذي لا يمكن تجاهله عند اتخاذ مواقف معينة من القضايا العربية، كما تبين ذلك في الأزمة الليبية(النداوي، 2015).
4. قدمت أحداث الأزمة السورية للقيادة الصينية فرصة لإعادة هيكلتها، ولم تعد الأبعاد الاقتصادية هي الأداة الوحيدة، إذ رافقها دبلوماسية الحضور السياسي في المنطقة، وكلاعب يملك أدوات ترجيح كفة على أخرى، من خلال استخدامها لحق الفيتو لأكثر من ثلاث مرات، ورفضها التدخل في الشأن السوري . حيث عبرت بكين عن ذلك صراحة في عدد من الصحف الصينية الرسمية، قائلة : "على العالم أن يتعود على سماع الصين تتحدث عن حقائق مرة فيما يتعلق بصراعات دولية مثل ذلك الصراع في سورية، وأن استخدامنا الفيتو لعرقلة قرار مجلس الأمن بشأن الأزمة السورية، يظهر بأن الصين لن تكون عضواً موافقاً على طول الخط لمجلس الأمن "(المشاقبه، 2015).

2.5 الموقف الصيني من البرنامج النووي الإيراني

تقع إيران في قلب المنطقة الزاخرة بثروات النفط والغاز، والتي تبدأ من كازخستان شرقاً وتنتهي في العراق غرباً، وتبدأ من شمال بحر قزوين شمالاً، وتصل إلى دول الخليج جنوباً، لتشكل أكبر مخزون للطاقة الهيدروكربونية في العالم، والتي تعتمد عليها الاقتصاديات الكبرى في العالم خصوصا أوروبا وآسيا ولاسيما اليابان والصين والهند(علي، 2005).

ومن القضايا التي تشكل أهمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط هي قضية "الملف النووي الإيراني"، حيث ترجع نشأة الملف النووي إلى خمسينيات القرن العشرين بمساعدة من الولايات المتحدة، وذلك في إطار برنامج الذرة من أجل السلام، إذ شاركت الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الغربية في هذا البرنامج حيث كانت تربطهما علاقة طيبة مع شاه إيران. ومع مطلع الستينيات، انعدم النفوذ السوفييتي، وبلغ النفوذ الأمريكي الذروة، فقد وصل عدد الخبراء والمستشارين الأمريكيين في إيران أربعين ألفاً من المدنيين، وفي فترة الحرب الباردة وحتى قيام الثورة الإسلامية في إيران، كانت الحدود السوفييتية – الإيرانية تشكل أحد خطوط التماس المباشرة بين المعسكرين الشرقي والغربي في حينه، حيث أدى قيام الثورة الإسلامية عام 1979م إلى: الإطاحة بنظام الشاه، وتصفية الوجود الأمريكي في إيران، وحل الحلف السياسي العسكري "السنتو" الذي أقيم برعاية أمريكية – بريطانية، وكانت إيران عضوا فيه، وعقب قيام الثورة الإسلامية عام 1979م في إيران، سعت طهران إلى تأكيد استقلالية توجهاتها الخارجية عن القوتين العظميين آنذاك في إطار شعارها: "ثورة إسلامية، لا شرقية ولا غربية"، وعدّ قادة الثورة الإيرانية الاتحاد السوفييتي " الشيطان الثاني" بعد الولايات المتحدة التي عدوها "الشيطان الأكبر"، وتأزمت العلاقات بين موسكو وطهران أكثر؛ بسبب الاحتلال السوفييتي لأفغانستان عام 1979م، والذي عدته إيران تهديدا لأمنها القومي، وفي عام 1980م، اندلعت الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، حيث خرجت منها إيران منهكة تسعى بعد ذلك إلى إعادة ما دمرته الحرب، وتبحث عن طريق تحالف جديد من بعد العزلة التي

فرضتها عليها الدول الغربية في سياستها الخارجية حيث وجدت طريق موسكو هو الأقرب. أتت بعد ذلك زيارة هاشمي رافسنجاني للاتحاد السوفييتي في عام 1989م،كنقطة تحول وتعاون وإنهاء العداء بين البلدين، حيث أقر الاتحاد السوفييتي وإيران بعد ذلك برنامجاً للتعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية (الحباشنة 2013).

وفي منتصف عام 1990م، وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين، حيث قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية، وذلك وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت على تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، بالإضافة إلى تزويدها لها بكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم، كما كانت إيران تستغل انشغال أمريكا في حرب الخليج الثانية والاحتلال العراقي للكويت، فوقعت اتفاقية مع الصين لتزويدها بالوقود النووي . ومما ساعد على تمرير هذه الاتفاقية أن أمريكا كانت تسعى إلى موقف حيادي من قبل الصين وإيران تجاه أزمة العراق والكويت، وخلال مطلع التسعينيات ضغطت أمريكا على الدول الأوروبية والغربية بما فيهم إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكيا وبولندا، لإلغاء أي صفقة أو تعاقد مع إيران لتزويد مفاعلها بوشهر من أجهزة ومعدات ومجسات نووية، ولم يتوقف الرئيس الإيراني هاشمي رافسنجاني عند ذلك الحد فاتجه شرقا بعد أن فشل نسبياً مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام 1992م، أن يبرم اتفاقا عسكريا مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية. وفي أكتوبر من العام نفسه قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران . هذا وتعد الصين مصدرا رئيسا لأسلحة لإيران؛ حيث قامت بتزويدها بمعدات تكنولوجية عسكرية متطورة بما في ذلك تكنولوجيا الصواريخ، وهو ما اضطر الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات عام 2003م، على عدد من الشركات الصينية العاملة في مجال السلاح(Michael, 2008).

وفي تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2003م، يفيد ولأول مرة بأن إيران لم تعلن مساهمتها النووية الحساسة، وأنشطتها في التخصيب والمعالجة، والتي يمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم ولإنتاج وقود للمفاعلات (في مستويات أعلى من التخصيب) لصنع أسلحة نووية . وفي المقابل صرحت إيران أن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية، وأنها قامت بتخصيب اليورانيوم بنسبة أقل من 5%، حيث يتفق مع وقود محطة الطاقة النووية المدنية، وأكدت أنها اضطرت في لجوئها إلى السرية بعد عدة ضغوط أميركية، حيث طالب مجلس محافظي الوكالة الدولية بأن تعلق إيران أنشطتها النووية غير المعلنة سابقاً . بعد ذلك أطلقت وكالة الطاقة الذرية تحقيقاً في تشرين الثاني 2003م، تلخص في أن إيران قد فشلت في تلبية التزاماتها المنصوص عنها في اتفاق ضمانة معاهدة حظر الانتشار النووي، على الرغم من أنها أقرت بعدم وجود أي دليل على برنامجها للأسلحة النووية . تأخر استنتاج مجلس محافظي الوكالة حول عدم امتثال إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووي حتى أيلول 2005م، بعد ذلك تم رفع تقرير الوكالة الدولية حول الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي في شباط 2006م، وعلى إثر ذلك طالب مجلس الأمن في قراره 1696 تاريخ 31 تموز 2006م، إيران بتعليق برامج تخصيب اليورانيوم وفرض عقوبات عليها بموجب القرار(1737، 23 كانون الأول 2006) بعد أن رفضت القيام بذلك، في حين صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأن العقوبات التي تفرضها قوى الاستكبار هي غير قانونية، وأن إيران قررت متابعة مراقبة برنامجها السلمي بنفسها من خلال المسار القانوني المناسب (عليو، 2014).

1.2.5 مبررات ومواقف الصين من العقوبات الدولية على إيران

إن النفط بما له من أهمية محورية في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل، يحتل مكانة مركزية في العلاقات التبادلية بين الصين وإيران، ويشكل قاطرة مهمة لها، وتؤدي الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية دورها في ترقية هذه المكانة وتنميتها في هذا السياق، إذ تبرز دلالة توقيع البلدين لاتفاق طاقة

عملاق يمتد مدة 25 عاماً في أكتوبر 2004م، بقيمة 70 مليار دولار، تزود بموجبه إيران الصين بالنفط والغاز المسال، كما تتولى مجموعة " سينوبك " الصينية ثاني أكبر شركة صينية في صناعة النفط بتطوير حقل "يداوران" الإيراني العملاق للنفط جنوب غرب البلاد، والذي تقدر احتياطياته بنحو ثلاثة مليارات برميل، كما تشتري الشركة الصينية بموجب مذكرة التفاهم 250 مليون طن من الغاز المسال على مدى ما بين 25 – 30 سنة من إيران، إضافة إلى اتفاق آخر لبناء مصفاة تكثيف غاز في مدينة "بندر عباس" جنوب إيران (زهرة، 2015).

تستمر الصين في البقاء على تواصل وثيق مع الأطراف المعنية لوكالة للطاقة الذرية الدولية، كما تلتزم بعملية المفاوضات الدبلوماسية لحل أزمة الملف النووي الإيراني، إضافة لذلك ترى بكين دائماً أن العقوبات ليست الحل الناجح لتخفيف حدة التوتر وتسوية القضية النووية الإيرانية، وتُصر على أن الحوار والمفاوضات هي السبيل الصحيح الوحيد لحل الأزمة، كما تعارض الصين أن يفرِض أي بلد عقوبات أحادية الجانب ضد دولة أخرى واضعاً قانونه الوطني فوق القانون الدولي. إذ توجد بين الصين وإيران معاملات طبيعية ومفتوحة وشفافة في مجالات الاقتصاد والتجارة والطاقة على غرار العديد من الدول الأخرى (ناجي، 2016).

ومن الناحية العملية فإن الصين تُقرر موقفها لكل حالة ولكل قرار على حدة، وتسعى إلى تخفيف صياغة أي قرارات بفرض عقوبات على إيران أو غيرها من الدول الصديقة لها، كما أن الصين تعمل من وراء الكواليس للحيلولة دون فرض عقوبات على إيران، وإذا اضطرت فإنها تتجه عادة للامتناع عن التصويت. ومن هذا المنطلق، فإن الصين تعارض فرض عقوبات ضد إيران ولكنها لن تصوت ضد ذلك، حيث تُقيم الأمور وفقاً لعدة اعتبارات من بينها علاقات الصين بالولايات المتحدة، والموقف الروسي، والدور الأوروبي، والمكانة الصينية الدولية كعضو دائم في مجلس الأمن، بالإضافة إلى المصلحة الصينية وهي الأهم(عويمر، 2008).

2.2.5 الموقف الصيني من الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة (5+1)

دعت الصين بتاريخ 2013/10/31 الأطراف المعنية إلى اغتنام فرص محادثات جنيف المقبلة حول البرنامج النووي الإيراني، إذ جاء الموقف الصيني ليؤكد على أن الصين تأمل أن تتبنى الأطراف المعنية مبادئ عملية ومرنة وتضيّق فجوة الخلافات، وتسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة ؛من أجل تحقيق بيئة تصلح للحل الشامل للقضية النووية الإيرانية (الشيخ، 2015).

وعلى هذا السياق أشاد الرئيس الصيني " شي جي بينغ " بأهمية العلاقات بين الصين وإيران، وتعهد بتعزيز الجهود البناءة في السعي إلى إيجاد حل سلمي للقضية النووية في إطار آلية مجموعة (5+1)، وهذا ما دفع الصين بالتأكيد على أن وفداً دبلوماسياً صينياً رفيع المستوى بقيادة "بانغ سن" الأمين العام لإدارة ضبط التسلح في وزارة الخارجية الصينية، سيقود وفد بلاده في المحادثات بين القوى العالمية وإيران يوم 2013/11/7م، وستعقد المحادثات بين إيران والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي: بريطانيا، والصين، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى ألمانيا (الشيخ، 2015).

توصلت أخيراً مجموعة (5+1) –بعد الشد والجذب لسنوات طويلة من العقوبات الغربية على إيران– إلى "اتفاق إطاري" وإبرام الاتفاق المبدئي بين إيران ودول (5+1)، وصادف هذا الحدث يوم الخميس الموافق 2015/4/2م، عقب اجتماع بشأن الملف النووي الإيراني في مدينة لوزان السويسرية، حيث صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن الحل الدبلوماسي لموضوع الملف النووي الإيراني أفضل بكثير من العقوبات التي استمرت عشرين عاما، ومن جهته صرح الرئيس الإيراني حسن روحاني أن هذا الاتفاق هو انتصار لإيران؛ لأنه يضمن لها الاستمرار في تخصيب اليورانيوم (www.aljazeera.net).

رحبت الصين بالاتفاق النووي، كما ثمنت على المواقف المرنة والبراغماتية من الأطراف كافة خلال المفاوضات، وأوضحت أن الاتفاقية ستساعد في الحفاظ على نظام حظر الانتشار النووي في العالم، والاستقرار في الشرق الأوسط تحديداً،

ودعت إلى إقامة أنشطة طبيعية للأطراف كافة مع إيران، وتحسين مستوى معيشة الشعب الإيراني (BBC ,2016).

إضافة إلى أنّ الاتفاق النووي من طبيعته أن يؤدي إلى اتفاقيات بين إيران والشركات العالمية، حيث تقول إيران إنها تسعى إلى إعادة سبع شركات طاقة هي: (شل، وتوتال، وإيني، و أو.أم.أ، وشتات أويل من أوروبا، وإكسون موبيل، وكونوكو فيلبس الأمريكيتين)، وحسب التقارير فإنّ الصين تسعى إلى عقد اتفاقيات بالنسبة للنفط والغاز قبل وصول الشركات الأوروبية والأمريكية الكبرى (عبد الوهاب،2015).

3.5 الموقف الصيني من الصراع العربي الإسرائيلي

أثارت العلاقات بين الصين وإسرائيل اهتمام العديد من الخبراء والسياسيين في العالم، فإسرائيل ليست مجاورة للصين، وهناك فوارق حضارية وأثنية هائلة تفصل فيما بينهما، ومنطقيا فإن اهتمامات الجانبين ينبغي أن تكون متضاربة؛ فإسرائيل تعد نفسها جزءاً من الغرب المعادي لحضارات الشرق وقيمه، بما في ذلك العقيدة الكونفوشيوسية الصينية . كما أنّ إسرائيل هي الحليف الأول للخصم التاريخي للصين وهي الولايات المتحدة الأميركية، إضافة إلى أنها تمارس سياسة تتعارض كلياً مع النهج الذي تتبعه الصين، والقائم على دعم العدالة وقيم الحرية والسلام وحق الشعوب في تقرير المصير، ورغم هذا الاختلاف الكبير بين الجانبين، فإن العلاقة مع إسرائيل تحظى حتى الآن باهتمام خاص من جانب بكين، فمنذ أن بدأت بكين بتطبيق سياسة الانفتاح على الخارج والإصلاح من الداخل في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وتراجعت عن موقف التشدد الإيديولوجي الذي شهده عهد ماوتسي تونغ، وأرادت توجيه سياستها الخارجية نحو الغرب للاستفادة من رؤوس أمواله؛ بغية النهوض بالاقتصاد الصيني الذي أنهكته تجارب ماو(الخوالده، 2003).

شكّلت الفترة من (1976-1978) مرحلة انتقالية في التاريخ الصيني، فبعد وفاة ماوتسي تونغ، حدث صراع على توجهات الدولة بين جناح ما عُرِف في الأدبيات الصينية بعصابة الأربعة، وتيار الإصلاح الذي كان يقوده دينغ هيساو بنغ، وهو

الصراع الذي انتهى بتفوق التيار الثاني منذ المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1978م، والذي أفرز أكبر تحول في الصين المعاصرة بتبني برنامج التحولات الأربعة. (الخوالده، 2003).

ومن غير الممكن إدراك التحولات في السياسة الخارجية الصينية، دون إدراك التحولات التي تركها برنامج التحديثات الأربعة (الزراعة، والصناعة، والبحث العلمي، والدفاع)، وهو ما يتضح في الجوانب التالية: (عبد الحي، 2013)

1. اعتماد ميكانيزمات رأسمالية لإصلاح ما عدّه البرنامج نقاط خلل في الاقتصاد الاشتراكي، وأبرز هذه الميكانيزمات الإقرار بدور الحافز الفردي، وتحرير التجارة الخارجية، والانفتاح أمام الاستثمار الأجنبي(عبد الحي، 2013)
2. التغيير في بنية أشخاص السلطة، من خلال التوجه نحو القيادات التكنوقراطية على حساب القيادات الأيديولوجية، ونحو الأصغر سنًّا على حساب كبار السن من بقايا القيادات الثورية أو قيادات الثورة الثقافية(عبد الحي، 2013)

بدأت العلاقات الأمنية بين الصين وإسرائيل منذ عام 1979م، وفي عام 1980م جرت صفقة عسكرية بين الطرفين، فقد حصلت الصين على 54 طائرة مقاتلة إسرائيلية وعدة مئات من دبابات ميركافا، ومدافع ذاتية الحركة، وعربات مدرعة، وصواريخ جبرائيل المضادة للسفن، بالإضافة إلى مضادات إلكترونية متنوعة، حيث قُدِرت قيمة الصفقة بنحو بليون دولار أمريكي. أدركت إسرائيل أهمية تنويع علاقاتها وتحالفاتها مع القوى الكبرى، وأن نشاطها مع أوروبا وأميركا ليس كافياً، وأن تحسين علاقتها مع الصين سيوفر لها ظروفا أفضل للعمل في آسيا . أما من جهة الصين، فاتّسم نهجها الجديد بالتخلي عن سياسة التشدد والتطرف على الصعيد الخارجي، وتعميق البراغماتية، ورفع شعار "مصالح الصين قبل كل شيء". وفي أواخر 1987م، تحدثت مجلة "مينز" العسكرية الأسبوعية البريطانية، عن اتفاق بمليارات الدولارات بين بكين وتل أبيب، تزوّد إسرائيل بمقتضاه الصين بكميات كبيرة من العتاد الحربي وتقنية صناعة الأسلحة، مقابل حصولها على الفحم والحرير من الصين، وذلك لفترة تراوح بين سنتين وخمس سنوات(الناطور،2016).

وفي كانون الثاني من عام 1992م، كرست العلاقات بصورة رسمية بين الطرفين، ووقّع وزيرا خارجيتيهما آنذاك، (دايفيد ليفي، وتشيان تشي تشنغ)، بياناً دبلوماسياً مشتركاً يعلن إقامة علاقات بينهما على مستوى السفراء، حيث دخلت العلاقات الصينية – الإسرائيلية، مرحلة جديدة من التعاون والتطور العلني على الصُعد السياسية والاقتصادية والثقافية والسياحية، أما في المجال العسكري، فقد اتفق الطرفان على إبقاء تعاونهما بعيداً عن الأنظار استناداً إلى ما يأتي : (سيف الدين، 2015)

1. معارضة الولايات المتحدة الأميركية تزويد الصين بالأسلحة والتقنية الحديثة، وتخوفها من أن تصبح دولة عسكرية كبرى.
2. خشية بكين من تأثر علاقاتها مع الدول العربية، إذا ما تسربت أنباء عن تعاونها العسكري مع إسرائيل(سيف الدين، 2015)
3. مرونة السياسة الصينية وحرصها على النهج السلمي؛ ومن ثم فإنها تتجنب، بعدم إعلانها التعاون مع إسرائيل، إحراجات كثيرة. أما في المجال النووي فربما كان هناك بين الجانبين تعاون سري أيضاً(سيف الدين، 2015).

1.3.5 دوافع العلاقات الصينية مع إسرائيل

1. إدراك الصين أن تطوير علاقاتها مع إسرائيل لن يكون له أي نتائج سلبية لعلاقات الصين مع الدول العربية؛ نظرا لتزايد الاعتراف العربي بشكل مباشر أو غير مباشر بإسرائيل، وانتهاء فكرة مكاتب المقاطعة العربية تقريبا. وقد تبين أن هذه النظرة الصينية كانت صحيحة ؛ إذ إن علاقات الصين مع الدول العربية تتطور بشكل متسارع من ناحية، كما أنها تتطور مع إسرائيل من ناحية ثانية ؛ فقد ارتفع حجم التجارة الصينية العربية من نحو 51 مليار دولار عام 2005م، إلى 109 مليار دولار عام 2009م، ونحو70 مليارا في النصف الأول من عام 2010م، كما ارتفع حجم التجارة الإسرائيلية–الصينية إلى 6.7 مليار دولار مرتفعًا عن الفترة ذاتها بنحو الضعف (ابو شقرا، 2016).

2. الرغبة الصينية في استثمار اللوبي اليهودي في الكونجرس الأميركي بشكل خاص والنفوذ اليهودي في العالم بشكل عام ؛ فمن المعروف أن المنافس التجاري والأكثر أهمية للصين هو الولايات المتحدة، وكثيراً ما عمل الكونجرس الأميركي على استصدار قرارات تعوق العلاقات الصينية- الأميركية في قطاعات مختلفة، منها التجارية والتكنولوجية بشكل خاص، ونظراً لإدراك الصين بأن لِ اللوبي اليهودي ثقلاً كبيرا في صنع القرارات الأميركية، فإن تطوير العلاقة مع إسرائيل يشكّل عاملاً لدفع إسرائيل إلى توظيف علاقتها مع اللوبي اليهودي ؛لاتخاذ قرارات لصالح الصين، أي أنه كلما كانت العلاقات الصينية - الإسرائيلية أكثر تطوراً، كان اللوبي اليهودي في مؤسسات الولايات المتحدة الأميركية أو حتى بعض الدول الأوربية أقل عداء للصين(الناطور،2016)

3. إن تطوير العلاقات بين المؤسسات التجارية، والتكنولوجية، ومراكز البحث العلمي الصينية مع نظيرتها الإسرائيلية، يتيح لها الوصول إلى التكنولوجيا الغربية التي يسهل على المؤسسات الإسرائيلية الوصول لها عبر فروع هذه المؤسسات الغربية في إسرائيل، في حين كثيرا ما أُوصِدت أبواب هذه المؤسسات في وجه الصينيين؛ أي أن هذه العلاقة تؤدي بالصينيين بطريقة غير مباشرة إلى الوصول للتكنولوجيا الغربية لاسيما العسكرية منها، ولعل نظرة على العلاقات بين الطرفين خلال الفترات السابقة تعزز ما أشرنا إليه، فقد باعت إسرائيل أسلحة للصين خلال الفترة من 1984-1994م بمبلغ 7.5 مليار دولار، وشاركت 164 شركة إسرائيلية في علاقات تقنية في ميادين مختلفة مع الصين، وكانت هي المزود الثاني للصين بعد روسيا، كما كشفت الاتفاقية الصينية- الإسرائيلية عام 2000م عن تعاون في مجال الدفاع بخاصة في إنتاج طائرات دون طيار، وهي الاتفاقية التي عطّلتها واشنطن بعد اكتشافها، كما دفعت إسرائيل غرامة للصين بمقدار 350 مليون دولار كتعويض عن الضرر الذي لحق بها من جرّاء إلغاء مشروع إنتاج طائرات الفالكون(أبو شقرا، 2016).

4. الرغبة الصينية في استثمار رؤوس الأموال اليهودية في العالم، من خلال جذبها إلى السوق الصيني، لاسيما أن لإسرائيل دورها في تشجيع المشروعات المشتركة بين رأس المال اليهودي والصيني(الناطور،2016).

2.3.5 دوافع العلاقات الإسرائيلية مع الصين

1. إدراك إسرائيل أن الصين واحدة من القوى الصاعدة في النظام الدولي؛ الأمر الذي يقتضي نسج علاقات مع هذه القوة وتطويرها لبناء علاقات وثيقة تجعل الصين أكثر اقترابًا من التوجهات الإسرائيلية، لاسيما في لحظات الأزمات؛ فالصين دولة نووية، وهي الأكبر في عدد السكان عالميا، ونموها الاقتصادي يشير إلى أنها ستكون حتى عام 2030م، صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، ناهيك عن أنها ذات مقعد دائم في مجلس الأمن بكل ما لهذه المعطيات من آثار سياسية لا يمكن إغفالها، نتيجة لهذه المقومات في الصين، يرى المخططون الإسرائيليون ضرورة تعميق العلاقات معها، في كل المجالات بما فيها الثقافي أيضًا، فرغم أن عدد اليهود في الصين لا يتجاوز 1500 فرد، فقد تم إنشاء جمعية الصداقة الصينية–الإسرائيلية، وتم فتح أقسام لتدريس اللغة العبرية في جامعة بكين، إلى جانب فتح فروع لتدريس اللغة الصينية في الجامعات الإسرائيلية(سيف الدين، 2015).
2. من المرجح أن تكون محادثات القائد العسكري الصيني (Bingde) مع القادة الإسرائيليين خلال الفترة الماضية، شملت من الناحية الصينية الرغبة في تعزيز العلاقات مع المؤسسات الصناعية الحربية الإسرائيلية، ومن الجانب الإسرائيلي الرغبة في كبح مبيعات الصواريخ من الصين لدول عربية، والتي يعتقد الإسرائيليون أن بعضاً من هذه الصواريخ كان وراء تدمير البارجة الإسرائيلية من قبل حزب الله خلال تموز في لبنان عام 2006م(عويمر، 2008).
3. يشكِّل السوق الصيني أكبر سوق في العالم (1361 مليون نسمة) ؛ مما يفتح المجال أمام رؤوس الأموال والاستثمارات والمنتجات الإسرائيلية(الناطور،2016).

4. الرغبة الإسرائيلية في حشد التأييد الصيني لمواجهة ما تسميه "الإرهاب" الدولي، ونظراً لوجود مشكلات بين الحكومة الصينية وبين مسلمي الصين في مقاطعة سينكيانغ (تركستان الشرقية) غرب الصين، والذي يقدر عددهم نحو 21 مليون، وممارسة بعض الحركات الإسلامية في هذه المنطقة نشاطات مسلحة ولو محدودة ضد الصين؛ فإن ذلك يفتح المجال لتعاون صيني- إسرائيلي تحت شعار مكافحة الإرهاب(أبو شقرا، 2016).

3.3.5 الموقف الصيني من القضية الفلسطينية

كان لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979م، والتي أيدتها الصين، أثرها الكبير للاقتراب من إسرائيل دون أي حرج دبلوماسي، كما جاءت اتفاقيات أوسلو ووادي عربة لتدعم هذا التوجه أيضاً . ورغم التأكيد الصيني المستمر على عدم الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية في أراضي 1967م، وعلى حق الفلسطينيين في دولة مستقلة على حدود 1967م، ورفض التغييرات في القدس الشرقية، وعدم مقاطعة حركة حماس على غرار ما فعلته أغلب الدول الأوروبية والولايات المتحدة، إلا أن الأمر يشير إلى أبعاد أخرى، نذكر منها : (الناطور،2016)

أ. وظفت الصين محادثاتها مع حركة حماس للبرهنة على أنها لا تستند في سياساتها مع الأقلية المسلمة في سينكيانغ على خلفيات دينية ؛ فهي بمباحثاتها مع حماس تؤكد أنها ليست ضد الإسلام(الناطور،2016)

ب. يبدو أن الحوار من قِبل الصين مع حماس يستهدف الجذب الهادئ والتدريجي لحماس نحو دائرة المفاوضات والاعتراف بإسرائيل (الناطور،2016)

ج. تبدو بعض السياسات الصينية تجاه إسرائيل كأنها رد فعل على بعض السلوكيات الإسرائيلية السلبية، مثل: استمرار العلاقات التجارية مع تايوان، أو زيارة شخصيات حزبية أو أكاديمية إسرائيلية لها، أو استقبال إسرائيل للدلاي لاما، كما حدث عام 1994م(أبو شقرا، 2016).

4.5 الخاتمة والنتائج

توصلت الدراسة بعد الإجابة عن السؤال الرئيس، إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إن منطقة الشرق الأوسط بما تتميز به من خصائص إستراتيجية مهمة، فقد فرضت نفسها على أجندة السياسات الخارجية لعدد من القوى الكبرى على المستوى الدولي والإقليمي، وجعلتها مستباحة في كل وقت، خاصة في مختلف الأزمات السياسية التي تعرضت لها . والصين كإحدى هذه الدول التي يغريها ما تنعم بها منطقة الشرق الأوسط من ثروات طبيعية، لا تخفي من ذلك عدم امتلاكها للأدوات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية التي يلزم تملُّكها للإمساك بزمام الأمور، مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الكُبرى، التي تلعب أدوارا رئيسة في منطقة الشرق الأوسط، لاسيما أن منطقة الشرق الأوسط كانت ولا تزال بؤرة للاضطرابات والتوترات الدولية، وهو ما يحدد دائماً تطور الوضع السياسي والأمني فيكون قاب قوسين أو أدنى من انفجار دولي .

ثانياً: من أهم ما يمكن استخلاصه من دراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، هو أن الصين تتبع سياسة الحياد والترقب، وبمعنى آخر فالصين متأنية جداً في قضاياها الإقليمية والدولية، وصبورة جداً في تنفيذ سياستها الخارجية تجاه كل طرف معني بها . كما جاءت هذه الدراسة لتؤكد أن هناك شبه إجماع على أن الصين من الدول التي تملك كل المقومات التي تؤهلها لتتبوأ مكانة قوية على الساحة الدولية، وتنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة؛ بهدف حماية استقلالها، والحفاظ على سلامة أراضيها، كما أنها تسعى إلى بناء نظام دولي اقتصادي، وسياسي جديد، يجسد رغبات الشعوب من أجل العيش بحرية وسلام،في ظل ما شهدته ولا تزال تشهده بعض دول المنطقة من حراك عربي، أفرز استقطابا دولياً حاداً، تنافست فيه قوى كبرى محاوله رسم ملامحه مستقبلاً . وهنا تبرز الصين كإحدى أطراف هذا الاستقطاب إلى جانب روسيا، كقوى دولية صاعدة من شأنهما أن تفرض تصورهما للترتيبات الأمنية على خريطة منطقة الشرق الأوسط، ولأن موقفها كان محايداً من ثورات الربيع العربي، وداعماً للنظم القائمة كما هو الحال في المسألة الليبية، فإن تعاطيها على وجه التحديد مع الأزمة

السورية برفضها خيار التدخل العسكري الخارجي، شكل قنبلة سياسية فجرتها بكين في وجه القوى الكبرى، ونقلة نوعية في خَط سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، في محاولة منها للامساك بأطراف اللعبة السياسية، وتعويض ما فقدته في الملف الليبي حفاظاً على علاقاتها ومصالحها في منطقة الشرق الأوسط . كما حاولت الصين أن تبرز نفسها كلاعب رئيس في منطقة الشرق الأوسط، عن طريق الملف النووي الإيراني ليس كدولة من الدول الخمسة الدائمة العضوية فقط، وإنما كحليف إستراتيجي مع إيران؛ مما نتج عنه اتفاقية نووية دولية بين مجموعة (1+5) وإيران، إضافة إلى أنّ هذا الاتفاق يصب أيضاً في مصلحة الصين مستقبلاً لاعتبارات اقتصادية عديدة .

ثالثاً: فيما يتعلق في علاقة الصين مع إسرائيل، فقد امتزجت محددات سياستها الخارجية على أكثر من محور،؛فقد وقفت الصين موقفاً إيجابياً تجاه القضية الفلسطينية بالضغط على إسرائيل للتجاوب مع الحقوق الفلسطينية والعربية خاصة ما يتعلق منها بضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي أو وقف الاعتداء على الشعب الفلسطيني تارة، وإلى مد جسور علاقتها مع إسرائيل، والاستفادة من تبادل المجالات المتعددة بين بعضهما تارة أُخرى ؛ فهذه هي السياسة الخارجية الصينية التي تميل إلى جميع الأطراف .

وبناء على ما تقدم من الملاحظات السابقة، فقد توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية :

1. إن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية وليست إستراتيجية؛ حيث إن إعادة لعب دور قيادي وفعّال في منطقة الشرق الأوسط هو من صُلب الإستراتيجية الصينية، والتحول كان في التكتيكات اتجاهها .
2. الصين هي الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية، وهي الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي، وتمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمي من حيث القوى الشرائية، إضافة إلا أنها تمتلك أضخم جيش في العالم .

3. تأثير البيئة الداخلية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية، على عملية صناعة القرار في الصين، حيث لعبت القيادات الصينية، في السياسة الخارجية الصينية، دوراً براغماتياً هاماً في جعل القرارات المتخذة تتسم بقدر كبير من العقلانية والفعالية، تحديداً في أهم الملفات سخونة في الشرق الأوسط كالحراكات العربية، والملف النووي الإيراني، والقضية الفلسطينية .

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية :

إبراهيم، سعد الدين، (2012م). عوامل قيام الثورات العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 299. مصر، 2012.

ابراهيم، محمد، (2013) "مواقف الصين ثابتة ودعمها قوي لكل ما من شأنه إنجاح التسوية السياسية في اليمن"، **جريدة التحرير**، العدد 978.

أبو جرادة، بلال (2003) **القضايا الخلافيه بين الصين وامريكا**، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، الاردن.

ابو شقرا، نغم (2016)، **الصين واسرائيل: العلاقات السرية**، موقع الجيش اللبناني، العدد361، ص4.

أبو طالب، حسن، (2014)، السياسية الخارجية الصينية فى ظل النظام الدولى الجديد، **مجلة الاعراف**، العدد924.

أحمد السيد النجار، " **الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة**"، كراسات إستراتيجية،(القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 179، سبتمبر 2007)، ص5.

أحمد، فتحي، (2011)، الشرق الأوسط وأهميته الإقتصادية والجيوبوليتيكية، **صحيفة الخير**، العدد 3212، القاهرة .

آرش، مهرمنش مردم (2011)، **الفرص والتحديات في علاقات إيران والصين**، مختارات إيرانية، العدد88، نوفمبر 2011، ص 93.

انجي، توفيق (2015)، **السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط دراسة حالة سوريا 2001 – 2013**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية (2015).

باكير، علي حسين، (2014م) . الثورات المجهدة سوريا واليمن نموذجا، **مجلة شؤون عربية**، العدد 150، المجلد 87، ص 56، مصر .

البرصان، أحمد (2011) " السياسة الخارجية الصينية والشرق الأوسط "، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 57، مايو، 2011.

بريس، هارلاند (1994)، " من أجل صين قوية"، **مجلة السياسة الدولية**: عدد 107، 1994.

بلقيز، عبدالآله (2012 م) . **ثورات وخيبات في التغير الذي لم يكتمل**، منتدى المعارف، بيروت .

بن هويدن، محمد (2007)، محددات السياسة الخارجية الصينية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 68-150،بيروت.

بن، وو (1996)، "**الصينيون المعاصرون .. التقدم نحو المستقبل انطلاقاً من الماضي** " ترجمة د . عبدالعزيز حمدي، سلسلة عالم المعرفه، الكويت، محرم 1417 يونيو/حزيران 1996.

بيومي، (2013) **تحليل السياسة الخارجية**. الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 2009.

جريدة النهار(2007)، الثورات العربية : ثورات الربيع العربي، تاريخ النشر 10/ 8/ 2007.

جلال، محمد نعمان (2003) " **تسلم الراية في القيادة الصينية، الأبعاد والدلالات**"، موقع الصين اليوم، مايو 2003، متوفر عبر: http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/203a1n12/

جلال، محمد نعمان(2013)، " تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد"، **مجلة السياسة الدولية**: عدد 152، إبريل 2013.

جيان، لي وي (2001)، ترجمة عثمان، أحمد، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط " **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، يوليو، 2001، ص67.

جيمس دورتي، روبرت بالستغراف(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليدعبد الحي، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الاولى، ديسمبر 1985.

جيميان، يانغ (2015)، **الدبلوماسية الصينية: النظرية والتطبيق**، دار عالم القرن للنشر، بيروت 2015.

الحباشنة، صداح، (2013م)، إشكاليات العلاقات الروسية الإيرانية: مساحة الالتقاء وهامش الاختلاف للفترة(1992-2010)، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد5، العدد1

حتي، ناصيف (2015), المسارات المحتملة:" مستقبل الازمة السورية وتداعياتها الاقليمية والدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 194، اكتوبر2015،ص50.

الحسيني، سنيه (2015) ، **هل تعكس سياسة الصين تجاه الازمة السورية "تحولات إستراتيجية جديدة في المنطقة"؟**، المركز العربي الديمقراطي للدراسات السياسية والاقتصادية (2015).

الحمراوى، محمد عبد الفتاح (2013)، **السياسة الخارجية الصينية**، (رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية)، ص 9.

الخوالده، عبدالسلام (2003)، **العلاقات الصينية الاسرائيلية – المحددات والاتجاهات**، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، الاردن.

دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا (2002)، **التنين الأكبر:الصين في القرن الحادي والعشرين، شوقي جلال(مترجم)**، سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب)،العدد 271، يوليو 2002، ص111.

درويش، فوزي (1997) كتاب " **الشرق الأقصى الصين واليابان** "، الطبعة الثالثة، القاهرة، مطبعة الاسكندرية، حزيران، 1997 .

الدسوقي، محمد إبراهيم (1993)، "رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين"، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 112، 1993.

دياب،أحمد (2010)، " **العلاقات الصينية – الأمريكية بين التعاون والصراع**"، السياسة الدولية العدد173 يوليو 2010، المجلد 43، ص ص 122-123.

الراوي، عبد العزيز مهدي،(2011م)، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"،**مجلة الدراسات دولية**، العدد 35.

رفعت واخرون، "**سياسة الصين الخارجية وتعزيز الدور الدولي**"، التقرير الإستراتيجي العربي، (2014)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، 2014، ص 64 .

الرفوع، فيصل عودة، وفهمي، عبدالقادر (2009)، **نظرية السياسة الخارجية** الطبعة الأولى، عمان : المكتبة الوطنية .

زانج، وي وي (1998)، **الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية : دراسات عالمية**، العدد11، الإمارات : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

زرنوقة، صلاح سالم (1998) الصين : التحولات الداخلية والسياسات الخارجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 132 .

زهاو هوشينج،(2013)، **تأسيس وتطور منظمة شنغهاى للتعاون، قراءات إستراتيجية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية فبراير 2013، ترجمة وإعداد: خديجة عرفة

زهرة، عطا محمد (2015)، **البرنامج النووي الايراني**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، لبنان، بيروت.

ساتي، السيد أحمد (2013) "**كتاب هنري كيسنجر عن الصين**"، دار بنجوين للنشر، الطبعة الأولي، 2013 .

سرور، نبيل (2016) **الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي**، موقع الجيش اللبناني، العدد361، ص4.

سلامه، معتز (2016)، بعد الاتفاق النووي الايراني .. كيف تصنع السياسة المصرية تجاه ايران، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 203، 2016.

سلمان، جابر سلمان (2005)، **دور الصيم في السياسة الخارجية**، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية (2005).

سليم، محمد السيد (2010)، **العلاقة بين الديمقراطية و التنمية في آسيا**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، مصر، 2010.

سونج، بوم آهن (2009)، " **الصين كرقم واحد**"، **الثقافة العالمية:** عــدد 114، سبتمبر – أكتوبر، 2009.

سيف الدين، محمد، (2015)، **الدور المطلوب للصــين فــي الشــرق الوســط**، الميادين، http://www.almayadeen.net

شارلي، هور (1995)، "الصــين ثــورة مــن؟"، مصــر، مركــز الدراســات الاشتراكية،العدد72، 1995.

شحرور، عزت (2012)، "**الصين والشرق الأوسط: ملامــح مقاربــة جديــدة**"، مركز الجزيرة للدراسات السياسية،11يونيو،2012،ص2 متوفر علــى http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/2012611142554206350.htm

شحرور، عزت (2013)، **صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها**، مركز الجزيــرة للدراســات ص4، متــوفر علــى الــرابط التــالي http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/11/201311137631298783.html

شلبي، السيد أمين (2006)، "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165 يوليو 2006، ص 29 .

الشوقي، منذر، وعبدي، ابراهيم حاج،(2013م) **الازمة السورية في عامها الأول** بين الحلــول السياســية والتســلح، نشــر بتــاريخ 2013/5/2متــوفر عبر: arapic.pcople.com.cn

الشيخ، نورهان (2011)، **صناعة القرار في روسيا و الصين**، الطبعة الأولــى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

شيماء،عاطف الحلــواني(2011)، "**دبلوماســية الصــين الجديــدة**" متــوفر علىhttp://www.ahram.org.eg/ecpss/ahram/2011/3/1

الظاهر، مسعود، (2011)، " تطور الموقف الصيني من المفاوضات في الربيــع العربي، **مجلة اتجاهات** العدد 325.

عبد العزيز، حمدي عبد العزيــز(2014)، " **قــوة الصــين النوويــة و وزنهــا الاستراتيجي في آسيا**".**السياسة الدولية**: عدد 145، (جويلية– ســبتمبر) 2014.

عبدالحي، وليد (2013)، **العلاقات الصينية– الإســرائيلية**: الأســواق والســلاح، مركز الجزيره للدراسات، ص5، قطر.

عبدالوهاب، حمادة(2014م) **الاتفاق النووي.. تحــول درافتكــي فــي العلاقــات الإيرانية الأمريكية**، متوفر عبر:www.tahrirnews.com.

العطوي، معمر، (2011)، " الصين والربيع العربي – سياسة خطــة الرجعــة"، جريدة الأخبار، العدد 1397.

العقابي، علي عوده(1996)،**العلاقات السياسية الدولية، دراســة فــي الأصــول والتاريخ والنظريات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

العليمات، محمد (2012)، "**الصين والشرق الأوسط: من طريــق الحريــر إلــى الربيع العربي**" دار راوتلج للنشر، الطبعة الأولى 2012.

العليمات، محمد (2014)، **الصين والشرق الأوسط: من طريق الحرير إلى الربيع العربي**، مركز الجزيرة للدراسات، ص3، متوفر على الــرابط التــالي: http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/03/20133391612283115.html

عويمر، وليد (2008) "**أثر العلاقات الإسرائيلية الصينية علــى الأمــن القــومي العربي**" دراسات إستراتيجية العدد 1، مركز البحرين للدراسات والبحوث أبريل 2008.

فرانسواز، لوموان (2010)، "**الاقتصاد الصيني**"، تعريب صباح كعدان، الطبعــة الأولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010 .

فرح، أنور محمد، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة مقارنــة فــي ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراســات الإســتراتيجية، السليمانية، العراق، 2007).

الفضل، مؤيد عبدالحسن (2004م). **نظرية اتخاذ القــرار (مــدخل كمــي)**، دار المناهج للنشر والتوزيع.

الفقية، عرض (2015)، **الدبلوماسية الصينية: النظرية والتطبيق**، مركز الجزيرة للدراسات، ص1، متوفر على الرابط التالي http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2015/02/201521312528703819.html

فهمي، عبدالقادر محمد،(2015)، دور **الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

قطيشات، ياسر (2013)، سياسة الصين الخارجية تجاه الشرق الاوسط من الايديولوجيا الى التكنولوجيا، معهد بيت الحكمة، جامعة ال البيت، الاردن.

قنديل، حنان (2003)" **الصين وتايوان والعولمة: رؤية مقارنة، في آسيا والعولمة**، عبد العزيز، حمدي عبد العزيز(2007)، "التجربة الصينية، دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية"، الطبعة ألأولى، أم القرى للطبع والنشر، القاهرة، 2007،ص124-126.

كاظم، هاشم نعمه(1997)، **سياسة الكتل في آسيا**، الطبعة الأولى، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، طرابلس، 1997.

كيالي، ماجد (1992) "النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية "، **مجلة الفكر الإستراتيجي** . عدد 41، تموز، 1992 . ص62.

لكريني، إدريس (2013)، "تحولات الصين ومستقبل النظام الدولي "، **مجلة افاق المستقبل**، العدد 17، مارس، 2013 .

لي يي، يننج (2014)، " **30 عاماً من الإصلاح والانفتاح الصيني**"، دراسة غير منشورة باللغة الإنجليزية والعربية،2014، ص 3- 4 . لي يي يننج، نائب رئيس اللجنة الاقتصادية بالمجلس السياسي الاستشاري، والعميد الشرفي لكلية إدارة الأعمال بجامعة بكين والأستاذ بالجامعة.

ليوسية تشنج، لي شي دونج (2013)،، **الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان**،عبد العزيز حمدي(مترجم)،(القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة، العدد 478، 2003)، ص 60-63.

مدين، علي (2006)، "حول مستقبل دور الصين في السياسة الدولية"، **مجلة دراسات إستراتيجية**، العدد 19-20، تموز، 2006، ص 173-174.
مردان، باهر (2015)، **العلاقات الايرانية – الاسرائيليه**، مجلة الدراسات الايرانية، العدد656، 2015.
مركز الناطور للدراسات والأبحاث (2016)، تقرير مترجم عن معهد دراسات **الأمن القومي – الصين وإسرائيل** : هل هما على نفس الطريق، نشر بتاريخ 2016/1/15.
المشاقبة، عاهد (2015)، البعد السياسي للعلاقات العربية- الصينية وآفاقها المستقبلية، **مجلة دراساتي للعلوم الانسانية**، المجلد 41، الملحق 1، 2015.
مقلد، إسماعيل صبري (1991م) "**العلاقات السياسية الدولية**"، دراسة في الأصول والنظريات .المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
منيرة، بودردان، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسطنطينية، 2008.
نافع، إبراهيم (2000)، **الصين عجزة نهاية القرن العشرين**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
النداوي، مهند (2015)، **الصين والعرب**: قراءة في المصالح الصينية في المنطقة العربية بعد التغيير، ط1، دار زعرور للنشر، لبنان، بيروت، 2015.
هاشم، ياسر علي (2004)، **مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد**، (القاهرة : دار المعارف،2004)، ص17.
هواري، السيد، (1992)، **التنظيم**، مكتبة عين شمس، القاهرة، الطبعة الخامسة
وليد عبد الحي و آخزون، "**آفاق التحولات الدولية المعاصرة** "، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
وليد عبد الحي و آخزون، **آفاق التحولات الدولية المعاصرة**. الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

ب. المراجع الأجنبية

Alexander, Eckstein(1977) :" **China s economic revolution**" Cambridge University press , 1977.

Easton, David , (1965) **A Framework for political Analysis** , New Jercy, prentice.

Hokayem Emile,(2012) **Syria and its neigh bours survival global politics and strategy** .Volum,54. Issue2.pp12-14.

Jane Golley and Ligang Song(2010) : **Chinese economic reform and development: achievements**, emerging challenges and unfinished tasks 2010.

M.Taylor,Fravel(2008), **"China's Search for Military Power**", The Washington Quarterly, Summer 2008.

M.Taylor,Fravel(2008), "**China's Search for Military Power**",The Washington Quarterly, Summer 2008.

Maclle and, c (1967). **Theory and the international system. Macmillan**, New York.

Michael Wines (2008)"China's Ties with Iran complicated Diplomacy", The New York Times at internet.

Michelle Florcruz ,Jacey Fortin (2013) ,**The Takeover: Stable China Looks To Volatile Middle East For Investment Opportunities As West Backs Away**, 11/5/2013, retrieved from http://www. ibtimes.com/takeover-stable-china-looks-volatile-middle-east-investment-opportunities-west-backs-away-1249621.

Schenker, David(2013) **China-Middle East Relations:** A Change in Policy?,18/3/2013, retrieved from http://carnegieendowment .org/2013/03/18/china-middle-east-relations-change-in-policy/g0uq.

Scott Harold, Alireza Nader,(2012**) China and middle east**: Economic, Political, and Military Relations, USA,CENTER FOR MIDDLE EAST PUBLIC POLICY,2012), p7..

Shannon Tiezzi(2014**), China Seeks Expanded Role in Middle East**, 4/6/2014 retrieved from http://thediplomat.com/2014/06/china-seeks-expanded-role-in-middle-east./

Shao- Chuan Leng & Hunghdah,(2007) "**Criminal Justice in Post Mao China: Analysis and Documents"**, (New York, NY, State University of New York Press (2007).

Snyder, I (1962). **Foreign policy decision making. The free press**, glenoe.

Wang ,wensen (2006), **The chois of china's Way on statistic development and reform** , statistic strategy , Vo122,no ,pp 25-36.

Wang Mengkui ,other (2013), **China's Economy**, Liu Bingwen (translator),china Basics Series, China intercontinental press,2013, p 12.

Wayne M. Morrison(2011) , **"China-U.S. Trade Issues**". Specialist in Asian Trade and Finance, September,2011.

المعلومات الشخصية

الاسم: إبراهيم تيسير النوايسة

الكلية: كلية العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسيـــــــة

التخصص: الماجستير فـــي العلاقات الدولية

السنة: 2016م

الهاتف : 00962796938108